



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة بلعاج بوشعيب عين تموشنت



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

بعنوان

دور مناخ الأعمال في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

تحت إشراف الأستاذ:

د. بوعلي عبد القادر

من إعداد وتقديم الطلبة:

- سبع أوسامة حبيب

- بن زورة عبد الحاكم

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة عين تموشنت	أ.د. بن ياني مراد
مشرفا	جامعة عين تموشنت	أ.د. بوعلي عبد القادر
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	أ.د. جديدين لحسن

السنة الجامعية: 2022-2023





شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف
الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم
بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز
هذا العمل بفضلته، فله الحمد أولاً وآخراً. ثم أشكر أولئك
الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي
مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة فضيلة الأستاذ
الدكتور "بوعلي عبد القادر الذي لم يدخر جهداً في
مساعدتي، كما هي عادته مع كل طلبة العلم، وكنت أجلس
معه الساعات الطوال أقرأ عليه ولا يجد في ذلك حرجاً، وكان
يحثني على البحث، ويرغبني فيه، ويقوي عزمي عليه فله
من الله الأجر ومني كل تقدير حفظ الله وامتعه بالصحة
والعافية .

إهداء

أخيراً تحقق حلم التخرج، أهدي تخرجي هذا إلى نبع
الحب والحنان، وإلى بلمس الشفاه، وإلى القلب
الناصع بالبياض أُمي الغالية، وإلى القلوب الطاهرة،
وإلى النفوس الطيبة، وإلى أبي الغالي، وإلى رياحين
حياتي وسر سعادتي أختي وأخي، وإلى تفاصيل
حياتي التي سكنت روعي، وإلى الذين أحببتهم
وأحبوني أصدقائي الأوفياء، وإلى كل من ساهم في
وصولي إلى هذا المستوى أساتذتي الأعزاء



إهداء

يصل الإنسان لقمة العلم حين يحمل شهادة تخرجه
الجامعية بين يديه، فاللهم أنفعنا بما علمتنا واجعلنا
من الذين ينفعون الناس بعلمهم. على قدر ما
انتظرت هذا اليوم طويلاً لأسعد بحفل تخرجي من
الجامعة إلا أنني أقف حائراً عاجزاً عن مغادرة
قلعة العلم التي ساهمت في تكوين شخصيتي
الفكرية والمعرفية وجعلت مني رجلاً قادراً على
قيادة العالم

الملخص :

يعدّ المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية و التي تؤثر على ثقة المستثمر و تعمل على تشجيعه و تحفيزه على استثمار أمواله في دولة ما دون غيرها، إلا أن نصيب أي دولة من هذه الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري الجاذب و المحفز للاستثمار بهذه الدولة و على الرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر، وما تضمنه من العديد من المزايا والحوافز، إلا أن حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية لم ترق إلى مستوى الفرص والامكانات المتاحة؛ ذلك أن هناك جملة من العوائق التي تسمم بيئة الأعمال ومن ثم تطرد الاستثمارات المحتملة.

وقصد التمكن من التقييم الجيد لمناخ الاستثمار في الجزائر اعتمدنا في دراستنا على تحليل عدد من المؤشرات الكمية وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: أن اطار مؤسساتي السائد في الجزائر يؤثر ومحفز لجذب الاستثمار الاجنبي مباشر .

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري، الاستثمار الأجنبي المباشرة إختبار استقرارية تكامل السلاسل الزمنية.

Abstract

The investment environment is the product of the interaction of economic, social and political factors that affect the trust of the investor and work to encourage and motivate him to invest his money in one country and not in others. However, the share of any country in these investments depends on many factors, the most important of which is the attractive and stimulating investment environment.

To invest in this country and despite the gradual improvement of the investment environment in Algeria, and the many benefits and motivations it contained, the volume of national and foreign investments did not live up to the level of available opportunities and capabilities; Because there are a number of obstacles that poison the business environment and then drive away potential investments.

In order to be able to properly evaluate the investment climate in Algeria, we relied in our study on an institutional framework to analyze a number of quantitative indicators. The study came out with a set of results, The investment environment in Algeria is not motivating enough to attract foreign direct investment, where it still weak comparing to the great resources that the country have.

Keywords: investment environment, foreign direct investment, institutional framework, Dickie Fuller test, stability of time series.

قائمة المحتويات

الفهرس

الصفحة	العنوان
أ	الشكر
ب	الإهداء
د	قائمة المحتويات
6-6	الإطار العام للدراسة
الفصل الاول	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: تحديد مناخ الاستثمار ومؤشرات نوعية المؤسسات
3	المطلب الأول: ماهية مناخ الأعمال
4	المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار
6	المطلب الثالث: المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار
11	المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
11	المطلب الأول: تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
15	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
19	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
23	المبحث الثالث: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
23	المطلب الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات
25	المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات
28	المطلب الثالث: منافع وأضرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعددة الجنسيات
33	خاتمة الفصل:
الفصل الثاني	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: مناخ الأعمال في الجزائر
36	المطلب الأول: مؤشرات المناخ الإستثماري في الجزائر

43	المطلب الثاني: الوضع الحالي لمناخ الاستثمار في الجزائر
45	المطلب الثالث: سياسة تحسين مناخ الإستثمار الجزائري
49	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
49	المطلب الأول: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
53	المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر
55	المطلب الثالث: تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعها
64	المبحث الثالث: دراسة قياسية
64	المطلب الأول: تقديم متغيرات النموذج
67	المطلب الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل
72	المطلب الثالث: دراسة التكامل المشترك
77	خلاصة الفصل
78	خاتمة عامة
81	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

37	جدول رقم 01 : وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية
39	جدول رقم 02: مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية
40	جدول رقم 03: تطور 2003 مؤشر الشفافية في الجزائر
42	جدول رقم 04: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال
52	جدول :05 المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر
57	جدول رقم : 07تطور مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
58	جدول رقم 10 المشاريع التي تشرك أجنب في الجزائر
60	الجدول رقم 11 أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر

قائمة الأشكال

65	الشكل رقم 04: أهم الدول المستثمرة في الجزائر
----	--

الإطار العام للدراسة

1. مقدمة

تلعب البيئة الاستثمارية والأوضاع العامة التي تتميز بها الدولة دوراً كبيراً في أداء أي اقتصاد، ذلك أن الأداء الاقتصادي يرتبط إلى حد كبير بمجمل الأوضاع التي تتسم بها البيئة الاستثمارية سلباً أو إيجاباً، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية واحداً من أهم التحديات التي يطرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الإقتصاديات الدولية والإقليمية والوطنية، حيث بلغت الظروف التي توفرها البيئة الاستثمارية والحوافز التي تقدمها للمستثمرين دوراً كبيراً في جذب هذه الاستثمارات وتشجيعها على المشاركة في المشروعات الاقتصادية والإسهام في التنمية الاقتصادية

لذلك سارعت الجزائر إلى تعديل الأحكام التشريعية المنظمة لمجال مناخ الأعمال الاستثمار، إذ يعتبر صدور القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار المعدل والمتمم بموجب القانون 22 - 08 من أهم الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر في الأونة الأخيرة، نظراً لاحتوائه على عدة إيجابيات منها إلغاء العراقيل الإدارية من جهة، إضافة لتكريسه لمجموعة من الضمانات والمبادئ القانونية المكرسة لصالح كل من المستثمر الوطني والأجنبي المتمثلة أساساً في مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة، مبدأ عدم رجعية القوانين، حماية ملكية المستثمر من الاستيلاء، ونزع الملكية، إمكانية لجوء المستثمر الأجنبي للتحكيم الدولي وأخيراً ضمان تحويل رأس مال المستثمر و العائدات الناجمة عنه

فكل هذه الضمانات وغيرها قد تكون غير كافية لنجاح الإستثمارات لذلك استوجب الحصول على تمويل يتناسب والمشاريع الاستثمارية حتى تتحقق العملية الاستثمارية هدفها الاقتصادي والقانوني وذلك وفقاً للطرق التقليدية و المستحدثة في عمليات التمويل

2. إشكالية البحث:

مما سبق يمكننا عرض المشكلة في التساؤل الجوهري التالي:

ما هو أثر جودة مناخ الأعمال على جلب الإستثمار الأجنبي المباشر؟

تحت الإشكالية الرئيسية تدرج أسئلة فرعية تتمثل في:

- ✓ ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بمناخ الاعمال وبالإستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ ما هي الآثار المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدولة في الجزائر؟
- ✓ ما مدى فعالية المزايا والحوافز المعتمدة في الدولة. المضيفة في تكوين مناخ استثمار جذاب؟
- ✓ ما مدى حرص الدولة الجزائرية في بدل الجهود لفتح الباب أمام المزيد الإستثمار الأجنبي المباشر

3. فرضيات البحث

- يساهم مناخ الأعمال بشكل كبير و إيجابي في جلب الإستثمارات الأجنبية مباشرة
- يؤثر مناخ الأعمال و ناتج الوطني المحلي بشكل كبير في الأجنبي مباشر
- يوجد علاقة عكسية بين التضخم و سعر الصرف على إستثمار الأجنبي مباشر.

4. أهمية البحث والدراسة:

في ظل التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية والاتجاه نحو تحرير الإقتصاد العالمي ، وزيادة تشابك الاسواق ، حظيت ظاهرة الإستثمار الأجنبية المباشرة باهتمام من قبل الاقتصاديين، وأصحاب القرار باعتبارها أحد أهم التدفقات المالية المتاحة أمام الدول النامية

وتتلور أهمية مناخ الاعمال في جلب الإستثمار الأجنبي في زاويتين:

زاوية أكاديمية بحثية تركز أساساً على عدد معتبر من الدراسات التي تعالج مختلف الجوانب المرتبطة بظاهرة مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر

وزاوية اجراء تنظيمية : تبرز من خلال تعاظم جهود دولة الجزائر لاستقطاب المزيد من رأس المال الاجنبي وتنظيم علاقة حكومات الدولة المطبقة مع شركات متعددة الجنسيات في إطار المصلحة المشتركة، وذلك من خلال بيئة أو مناخ الاعمال على النحو الذي يساعد على انسياب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

5. أهداف البحث (الدراسة):

يحاول هذا البحث تحقيق الأهداف التالية :

- عرض نظري لمناخ الاعمال في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة
- عرض تطبيقي واقع و أثر مناخ الاعمال في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من خلال البحث والتحليل

6. اسباب اختيار الموضوع :

لقد تم إختيار الموضوع بناء على عدة أسباب أهمها:

- الاهتمام المتزايد الذي حظي به مناخ الاعمال في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومازال يحظى من طرف الكثير من الخبراء الاقتصاديين وحكومات مختلف دول العالم وخاصة دولة الجزائر بما فيها الدول العربية في ظل مرحلة يميزها توجه العديد منها نحو تحسين أداء استقطابه و من تم الإندماج التدريجي في الإقتصاد العالي

- تزايد إهتمام العديد من
 - البلدان على الإستثمار في كل من الجزائر؟
 - ميل إلى الحوض من المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحمة
7. حدود الدراسة (البحث)

حتى تتمكن من الإجابة على اشكالية البحث وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة فقد وجب علينا وضع حدود وأبعاد للدراسة التي تمثلت أساسا في الاطار الزمني فحددت هذه الدراسة الى غاية 2021 أما الإطار المكاني فقد تم اقتصار بحثنا على تحليل وتقييم مناخ اعمال الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الجزائر

8. الدراسات السابقة:

دراسة هشام دغموم 2020 بعنوان تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019 حيث يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى تأثير المساعي والجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019 في تحسين وترقية مكونات مناخ أعمالها وتحسين صورته لدالمستثمرين المحليين والأجانب، وذلك من خلال تبين وتوضيح نتائجها وموقعها ضمن أهم المؤشرات الدولية المستخدمة في تقييم مدى تطور وملاءمة مكونات مناخ الأعمال لتشجيع وتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب، وقياس درجة تغيراتها باتجاه التحسن أوالتراجع . ولقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن كل المؤشرات التي اعتمدنا عليها في تحقيق هدف هذا البحث، تتفق على أن مناخ الأعمال في الجزائر ما زال غير مؤهل تأهيلا كافيا، وتصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين المحليين والأجانب، وذلك بالنظر إلى عدة عوامل، التي يأتي في مقدمتها انتشار الفساد وضعف الحرية الاقتصادية وكثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق الخاصة بتأسيس المشاريع...إلخ

النتائج: ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو:

➤ أنه حسب تقرير مناخ الأعمال فإن الجزائر تعد من البلدان التي لم تحقق تغييرا إيجابيا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب، وذلك بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق الخاصة بتأسيس المشاريع؛

➤ أن الجزائر قد تبوءت طيلة السنوات الخمسة الأخيرة مراتب متأخرة ضمن مؤشر ضما لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا سواء على المستوى العالمي أو العربي، فقد حلت عام 2020 على المستوى العالمي. أما على المستوى العربي فقد حلت في آخر ترتيب الدول ذات الأداء الضعيف مما يجعلها على مقربة من الدول ذات الأداء الضعيف جدا وهي دول ذات اقتصاد منهار سواء جراء الحروب والنزاعات الداخلية كالسودان والعراق واليمن أودول متخلفة اقتصاديا ومؤسساتيا ومعرضة باستمرار إلى خطر الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي والأمني؛

➤ أنه حسب تقرير التنافسية العالمي فإن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات كمؤشر حجم السوق ومؤشر الصحة والتعليم الابتدائي، إلا أن ذلك لم يسمح لها باحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام، وحافظت على ابتعادها عن الخمسين دولة الأكثر تنافسية من حيث تطور مناخ الأعمال، وقد أرجع هذا الترتيب في الترتيب ضمن مؤشر التنافسية العالمي إلى عدة مؤشرات، يأتي على رأسها تدني النتائج المسجلة فيما يتعلق بتطور القطاع المالي؛

➤ أن درجة المخاطر السياسية في الجزائر عرفت ارتفاعا كبيرا جدا خلال السنوات الأخيرة، وهذا يرجع بالدرجة الأولى أحداث الفساد المالي والسياسي التي عانت منها الدولة خلال العشر سنوات الأخيرة، مما جعلتها توصف من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بأنها بيئة ضعيفة من حيث الاستقرار السياسي والأمني والحريات؛

2.دراسة سي عفيف البشير 2015-2016 بعنوان عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في

الجزائر -دراسة حسب نموذج الجاذبية- حيث يهدف إلى عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الجاذبية الذي يعد من أهم النماذج القياسية في التفسيرات الاقتصادية وما للاستثمار الأجنبي المباشر من دور فعال في دفع عجلة التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات والتي هي مصدر هام من العملة الصعبة للدولة. تطرقنا في بداية بحثنا ضمن الفصل الأول إلى حركة رؤوس الأموال العالمية بين الدول وماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقديم النظريات المفسرة لها و الإشارة إلى مناخ الاستثمار وبعض المؤشرات الاقتصادية، أما الفصل الثاني من الدراسة تم فيه تقييم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ودراسة وضع المناخ الإقتصادي الجزائري وفقا لبعض المؤشرات الاقتصادية ، ثم تقييم الاقتصاد الجزائري وتحديد المتغيرات الكمية الاقتصادية التي تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر لنتوصل في الأخير إلى معادلة نموذج الجاذبية للاقتصاد الجزائري .

للاستثمار الأجنبي المباشر منافع كثير للدول المضيفة تتمثل في توفير التمويل والسهولة خلق فرص عمل والقضاء على البطالة تنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات ، نقل الخبرة و التكنولوجيا والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية وكذلك تكوين رأس المال يعتبر الاستثمار الأجنبي وجه من أوجه حركات التمويل

الدولي والوسيلة التي تنتشر وتتوسع أكثر من خلال الشركات الأجنبية ووسيلة لاختراق الأسواق المالية وتدويل الإنتاج وفرصة لنمو الاقتصاديات الدول المضيفة.

. بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية اثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى المستواه المطلوب.

• حققت الجزائر في السنوات الأخيرة تحسن تدريجي على مستوى أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في توفير الاستقرار السياسي أدى إلى تغيير ايجابي نسبي في محددات المناخ الاستثماري فيها، عن طريق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي وتطوير نشاط المؤسسات الاقتصادية ...

. تعد الجزائر بطبيعة موقعها الاستراتيجي ومقوماتها الطبيعية والجغرافية محط أنظار

العديد من دول العالم المصدرة له ، لكنها بحاجة إلى المزيد من التطور والاهتمام . . تعتبر الجزائر من أكبر البلدان الذين يعانون مشكلة الفساد وتغشي الرشوة وهذه العوامل تعتبر من أهم العوائق للمستثمرين الأجانب فلا بد من الإسراع في تبني السياسة الواجبة

للقضاء على ذلك ، فلا تكفي نجاعة المؤشرات الاقتصادية في ظل البيروقراطية والفساد والرشوة في جذب الاستثمارات

. من خلال البيانات الإحصائية التي استندنا إليها أثبتت على العموم أن مستوى أداء وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومستوى جاذبيتها له ما زال يحتاج إلى التحسين أكثر خاصة وإنها تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية و المادية، وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود و استغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها وبإفصاح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب .

3.دراسة محبوب فاطمة 2016 تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016 2016 تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016

من خلال ما سبق نجد أن مناخ الأعمال الايجابي يلعب دورا هاما في جذب المستثمرين الأجانب ويساعد على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية، ومن خلال تحليل واقع هذا المناخ في الجزائر نجد أن جل المؤشرات تظهر وجود مشاكل وعراقيل في مجال الاستثمار والأعمال، فحسب تقرير "القيام بالأعمال الصادر عن البنك العالمي لسنة 2016، لم تسجل الجزائر أي تغيير جوهري في مسار الاستثمار، سواء تعلق الأمر بالإجراءات أو الوثائق أو المحيط العام الذي يتسم بالكثير من التعقيد وغياب رد الفعل بالاضافة

إلى الفساد والرشوة والبيروقراطية، وبين التقرير كيف أن الجزائر لا تزال متأخرة في العديد من المؤشرات بداية بمرحلة إنشاء المؤسسات التي جاء ترتيبها 145 مقابل 143 في تقرير 2015، بتراجع رتبتين، كما تأخرت الجزائر كثيرا في مجال الربط بالتيار الكهربائي للمؤسسات، حيث احتلت المرتبة 130، فاقدة 5 مراتب مقارنة بتقرير 2015، كما كان التراجع أيضا في مجال تحويل الملكية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 163، بينما يظل القطاع البنكي والمصرفي من بين أهم نقاط الضعف بالنسبة للجزائر، إذ احتلت الجزائر المرتبة 174 في مجال الحصول على القروض مقابل 171 في تقرير 2015، وتراجع مؤشر تسديد الرسوم والضرائب من المرتبة 168 إلى المرتبة 169 في تصنيف البنك العالمي، بينما لم يطرأ تغيير حول مؤشري التجارة ما بين الحدود وتنفيذ العقود، مقابل تراجع في مؤشر تسوية عدم الملاءة أو عدم القدرة على التسديد لدى المؤسسات، وتظل الجزائر متأخرة في معظم المؤشرات التفصيلية المعتمدة مثل الاستفادة من رخص البناء التي احتلت فيها الجزائر المرتبة 122. كل هذه النتائج تعتبر مخيبة خاصة وأن الجزائر رصدت أكثر من 286 مليار دولار حسب ما جاء في التقرير الخاص بسنة 2013 لمكتب الأعمال الاقتصادية والتجارية التابع لكتابة الدولة الأمريكية وذلك لتطوير بنيتها التحتية بهدف جعل السوق المحلية ذات مردودية أعلى وتحسين قدرتها على استغلال الفرص الجديدة في قطاعات مثل الطاقة والماء والصحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والصناعات الزراعية، وفي السياق نفسه كشفت مجلة "فوربس" الأمريكية في تقريرها الأخير حول مناخ الأعمال، أن مناخ الأعمال في الجزائر من بين الأسوأ عالميا في إشارة ضمنية إلى قوانين حيث حلت في المركز 137 عالميا ضمن قائمة تضم 144 دولة، بينما احتل المغرب المركز الأول مغاربيا والـ 62 عالميا، والثالث إفريقيا، أما تونس فجاءت في المركز الـ 81 عالميا.

4. صبيحي شهيناز ، د.س.ن بعنوان مناخ الاستثمار في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية من خلال هذه الدراسة النتائج:

ومن خلال نتوصل إلى النتائج التالية:

عملت الحكومة الجزائرية على تحسين مناخ الاستثمار خلال السنوات الأخيرة باتخاذ العديد من الإجراءات، سواء على مستوى استقرار السياسة الاقتصادية أو تحسين الإطار التشريعي، إلا أن حصيلة التدفقات الاستثمارية لم ترق إلى مستوى الإمكانيات الاستثمارية التي تتوفر عليها البلاد، وذلك نتيجة عدم توفرها على مناخ استثماري تنافسي حيث تشوب هذا الأخيرة عدة نقائص ومظاهر تحد من جاذبية الجزائر للاستثمار، ما دفع اغلب الاستثمارات الأجنبية إلى التوجه إلى قطاعات محددة أهمها قطاع المحروقات.

لعي ب الاستثمار الأجنبي المباشر دور أساسي في التنمية الاقتصادية، إلا أن واقع واتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر المتذبذب في الجزائر في السنوات الأخيرة، أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية.

ترجع أسباب عدم تأهيل المناخ الاستثماري الجزائري في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى استمرار ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط وتعزيز قابليته لاستيراد الصدمات الخارجية، وضعف أداء النظام المالي، وضعف مؤشرات التنافسية وهو ما أدى إلى غموض ظروف العمل وسيادة حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وانتشار القطاع الموازي وضعف سيادة القانون وافتقار جهاز القضاء للفعالية والاستقلالية وضعف إشراك الكفاءات، إضافة إلى ثقل الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين نتيجة انتشار البيروقراطية والتعقيدات والعقبات في كافة المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر.

مازالت سياسة جذب الاستثمارات في الجزائر تراهن على محددات الجيل الأول لمناخ الاستثمار (الموقع الجغرافي، توفر اليد العاملة الرخيصة، توفر المواد الأولية... (والذي تجاوزته الأحداث، حيث أصبحنا اليوم نتكلم عن الجيل الثاني من محددات مناخ الاستثمار التنافسي، والجاذب للاستثمار الأجنبي، وما يتطلبه من تكوين عالي للرأس المال البشري الذي يحفز على الإبداع والابتكار، والذي يعتبر من أهم مصادر الجذب، وكذا بنية تحتية متطورة، وجهاز بنكي وإداري فعال خال من البيروقراطية والفساد، وهذا ما يفسر النتائج المتدنية للاقتصاد الجزائري في كل تقارير التنافسية الدولية.

5 ناجي بن حسين، "تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، تناولت هذه الدراسة إشكالية هل يشجع المناخ الاستثمار الحالي في الجزائر نمو الاستثمار الخاص الوطني ويجذب الاستثمار الأجنبي؟، أوضح هذا البحث بأن تحسين مناخ الاستثمار يعد قضية حتمية بالنسبة للاقتصاد الجزائري قصد إخراجها من تبعيته لقطاع المحروقات وتنويع أنشطته الإنتاجية ولن يتأتى ذلك إلا إذا تم تشجيع الاستثمار في هذه الأنشطة. وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي تم القيام بها إلا أن الاستثمار الخاص ظل محدودا بسبب فشل المؤسسات على خلق بيئة استثمارية ملائمة

6 دراسة بن شهيد سارة، حمداني موسى 2020 قياسي بعنوان دور النوعية المؤسساتية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر _دراسة قياسية مقارنة بين دول Mena ودول bricks خلال الفترة 1996- 2018 تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير النوعية المؤسساتية على الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA ودول BRICS خلال الفترة (1996- 2018) باستخدام معطيات البائل في البرنامج الإحصائي STATA.15 وباستعمال متوسط مؤشرات الحكم الراشد للتعبير على النوعية المؤسساتية السياسية بالإضافة إلى استخدام الناتج المحلي الإجمالي كنسب مئوية للتعبير

اتشير النتائج إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول MENA تتأثر إيجابيا بالنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري وأما بالنسبة لدول BRICS فإن الانفتاح التجاري يساهم في زيادة تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن النوعية المؤسساتية الاقتصادية تؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمناخ الأعمال و الاستثمارات الأجنبية

تمهيد :

ان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي في مطلع القرن العشرين، لتبرز بعد الحرب العالمية الثانية، ويعتبر من أهم دعائم حركة واستدامة الاندماج والتكامل التجاري بين دول العالم، خاصة في ظل التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم من أزمات مالية واقتصادية، وكذا التغيرات التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية. فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية والانتقالية اتجاه تصاعدي في الآونة الأخيرة، فتزايد اهتمام معظم دول العالم على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره قوة دافعة للاقتصاد المحلي نحو تسريع عملية التنمية واستدامتها.

و الاستثمار الأجنبي المباشر له العديد من الأشكال التي تميزه عن باقي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، وكذا دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق تنميتها . كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيات وسلبيات مرهونة أساسا بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته الواردة والصادرة، سواء من حيث البيئة الاستثمارية . على هذا الأساس سنتناول ضمن هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: تحديد مناخ الاستثمار ومؤشرات نوعية المؤسسات**المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر****المبحث الثالث: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**

المبحث الأول: تحديد مناخ الاستثمار ومؤشرات نوعية المؤسسات

توافر المناخ الاستثماري الجيد من أهم دوافع الاستثمار الخاص سواء كان محلي أو أجنبي، و من هذا المنطلق سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمناخ الأعمال في مطلب أول، و محددات مناخ الاستثمار في مطلب ثان، وفي الأخير المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار كمطلب ثالث.

المطلب الأول: ماهية مناخ الأعمال

المناخ الاستثمار يعبر بدرجة كبيرة عن مناخ الأعمال، لأن مفهوم الأعمال يعبر عن الإستثمار بالمفهوم الواسع، الذي يعني توظيف الأموال من أجل تحقيق الأرباح، وذلك إما في المشاريع الإنتاجية أو التجارية (إستثمار حقيقي)، أو في الأصول المالية (إستثمار مالي) بالإضافة إلى أن المستثمر في مشروع إنتاجي يهدف في النهاية إلى تصريف منتجاته أو خدماته وبالتالي فإنه أثناء دراسته لمناخ الاستثمار لا يكتفي بالعوامل المؤثرة على مشروعه بل يتعدى ذلك إلى العوامل المؤثرة على التجارة والتبادل، وعلى ذلك فإن مناخ الإستثمار ومناخ الأعمال مصطلحان مترابطان ويعبران عن المعنى نفسه¹

أولاً. تعريف مناخ الأعمال :

يقصد بمناخ (بيئة محيط الأعمال، كل ما يوجد من متغيرات حول المؤسسة وتؤثر على قراراتها وعلى نجاحها أو فشلها² .

مناخ الأعمال هو يحمل العوامل التي تحدد سلوك المستثمر، أو مجموعة المتغيرات والقيود والمواقف والظروف التي تؤثر على قرارات المستثمر، وتجعله يوجه جهوده من أجل دراستها والتحكم فيها³.

أو هو مجمل الظروف والأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية والمؤسسية السائدة في بلد ما، والتي تؤثر على نجاح المشروع الإستثماري وتتفاعل هذه المتغيرات فيما بينها لتولد أوضاعاً جديدة، يمكن أن تساعد على جذب الإستثمارات أو تؤدي إلى تنفيها⁴.

¹ Improving the business climate, East Africa international business forum 2008, Rwanda, p4. And see Best practice guide for a positive business and investment climate, organization for security and co-operation in Europe, 2006, p17

² Giorgio pellicilli, Strategie d'entreprise, de Boeck, Bruxelles, 2007. p92

³ أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ص 29

كما يُعرّف بأنه مجموعة عنكبوتية من المتغيرات والعلاقات المتشابكة والمصالح المتداخلة، التي تشمل على عوامل سياسية واقتصادية وإجتماعية وتؤثر على قرارات المستثمر⁵.

ومن خلال التعاريف ا يمكن الوصول إلى التعريف التالي :

مناخ الأعمال هو مزيج الأوضاع والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية والقانونية والدولية السائدة في بلد ما، والتي تؤثر في ثقة المستثمر إيجابا أو سلبا وتجعله يتخذ القرار بممارسة أعماله في تلك البيئة من عدمه

المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار

والتي تتمثل في: التكاليف المخاطر والعوائق أمام المنافسة

أولاً: التكاليف:

قرار الاستثمار هو في نهاية الأمر موازنة بين التكاليف والعوائد ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر على عناصر التكلفة داخل مشروعه فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة لإنتاجه، وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان، وهو يختار أجهزته الإدارية والعمالية ويوفر لهم التأهيل المناسب، والحوافز اللازمة وهو يضع النظم المحاسبية وأساليب الإنتاج والتسويق وغير ذلك مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويزيد من قدرته على زيادة التوزيع والانتشار

وهذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه، ولكن المشروع ليس كيانا مكتملا بذاته بل إنه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، فالمشروع يحصل على العديد من الخدمات (كهرباء، مياه اتصالات نقل وغيرها) من الوسط المحيط به، والمشروع يتعامل كذلك مع الجهات الحكومية من: ضرائب، جمارك، إدارات رقابة وإشراف. وإن تكلفة المشروع لا تتوقف فقط على مدى كفاءة المشروع وإنما على الوسط الذي يعمل فيه، وتتعدد الاستعمالات التي يمكن أن ترفع من تكلفة المشروع لهذه الاعتبارات الخارجية عن المشروع نفسه.

⁴ عبد الحميد زعباط تحسين مناخ الاستثمار الخاص حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر المركز الجامعي بشار،

⁵ فريد النجار، إدارة الأعمال الدولية والعالمية الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 131.

لكن عناصر التكلفة خارج المشروع لا تقتصر على تأثيرها بعناصر البنية الأساسية المادية أو البشرية أو المؤسسية بل إن المشروع يتحمل العديد من التكاليف في سبيل إجراء المعاملات المختلفة، وخاصة المعاملات مع أجهزة الحكومة، ولذلك فقد أصبح بند تكاليف المعاملات من أهم عناصر التكلفة التي يتعرض لها المشروع نتيجة معاملاته مع العالم الخارجي فالمشروع يحتاج إلى معاملات متعددة مع الإدارات الحكومية للحصول على تصاريح أو تراخيص، وهو في تعامل يومي مستمر مع إدارات الجمارك مصلحة الضرائب، وزارات العمل والتأمينات الاجتماعية، وهو يتقدم إلى مختلف المناقصات والمزايدات، وفي كل هذا يواجه المشروع أحيانا بعدم الوضوح في القواعد وأحيانا تضار ما، وكثيرا ما يعاني من التأخير والإبطاء ولا بعدم أن يواجه أشكالا للتمييز والفساد.⁶

ثانيا: المخاطر.

لما كانت قرارات الاستثمار تستشرف دائما المستقبل، فإن تقديرات الشركات بشأن المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة للشركات جزءا عاديا من الاستثمار، وينبغي عليها أن تتحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين، بيد أن على الحكومات أن تلعب دورا هاما في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية، فغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، واللوائح التنظيمية العشوائية أمور يمكن أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص، وتفويض الحوافز الدافعة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، ويتضح من استقصاءات البنك الدولي أن المخاطر المرتبطة بالسياسات يمين على المخاوف من مناخ الاستثمار في البلدان النامية.⁷

ثالثا: العوائق أمام المنافسة .

تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجيتها (التي تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو القابل للاستمرار) وتنتج بعض العوائق من سمات طبيعية، مثل اعتبارات المسافة، ووفورات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول الشركات إلى السوق، كما أن الحكومات تؤثر بشكل

⁶هالة بوعون، مذكرة ، تحليل وتقييم متاح الاستثمار الأجنبي المباخر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008 - 2012)، 2013، ص44

⁷هالة بوعون، نفس المرجع ، ص 45

مباشر على العوائق وذلك عن طريق تنظيمها لدخول الشركات إلى السوق والخروج منه، وكذلك من خلال موقفها من السلوكيات المناولة الاقتصاد غير الرسمي⁸.

المطلب الثالث: المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار

تعتبر المؤشرات الخمس الدولية المتعلقة بتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه وفي هذا المطلب يتم التطرق إلى كل مؤشر بنوع من التفصيل

أولاً : مؤشر الحرية الاقتصادية

تعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأموال وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة، كما أن مؤشر الحرية الاقتصادية يعطي صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد حيث يأخذ في عين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القوانين وقد ازدادت أهمية هذا المؤشر لما يخلقه من الطابع إيجابي عن البلد فهو بدعم عمليات الترويج لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر⁹.

يصدر هذا المؤشر من معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ عام 1995 ويستخدم لقياس درجة التطبيق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل السياسة التجارية وخاصة معدل التعريف الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية، ووضع موازنة الدولة وخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية خاصة مؤشر التضخم، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع القطاع المصري والتمويل، ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية

أحمد محمد أبو الفتوح يوسف خلاف دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام 2001"، المكتب العربي

للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2015 م 191

وأنشطة السوق الموازية)¹⁰، وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية ويحتسب بأخذ متوسط هذه المؤشرات كما يلي :¹¹

- (80-100) وجود حرية اقتصادية كاملة؛
- (70-79،7) وجود حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (60-69،9) وجود حرية اقتصادية متوسطة؛
- (50-59،9) وجود حرية اقتصادية ضعيفة؛
- (0-49،9) انعدام الحرية الاقتصادية.

ثانياً: مؤشر التنافسية العالمي

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنافسية العالمي الصادر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum منذ 1979 والذي طور ليصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول، حيث يهدف إلى قياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال، وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل (5) سنوات، ويتضمن مؤشر التنافسية العالمي ثلاث محددات رئيسية متمثلة في محدد المتطلبات. الرئيسية ومحدد محفزات الكفاءة ومحدد عوامل الابتكار والتطوير، حيث يشمل محدد المتطلبات الأساسية على المحاور التالية: المؤسسات والبنية التحتية، محور مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، محور الصحة والتعليم الأساسي، أما المحدد الثاني للمؤشر يتمثل في محفزات الكفاءة ويتكون من محور التعليم العالي والتدريب، محور كفاءة السوق، محور كفاءة سوق العمل، محور تطور الأسواق المالية محور الجاهزية التكنولوجية ومحور حجم السوق، في حين يتكون المحدد الثالث والمتمثل في محدد عوامل الابتكار والتطوير من محور مدى تطور بيئة الأعمال ومحور الابتكار¹²

ثالثاً: مؤشرات قياس المخاطر القطرية

سنعرض إلى مؤشرات قياس المخاطر القطرية التالية:

¹⁰ محمود على الشرفاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء المنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2016 من 126

¹¹ عمار زيتوني خديجة تافاساست، مؤسسات تقييم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن للفترة (2009-2014)، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات المنتدى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة الجزائر يومي 09.10 ديسمبر 2014 ص 74

¹² عمار زيتوني خديجة تافاساست، المرجع نفسه، ص 76.75

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر عن مجموعة (BRS) شهريا من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ويتضمن دليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها، ويدخل في المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقييم المخاطر السياسية ويشكل 50% من المؤشر المركب (ككل) ومؤشر تقييم الخاطر المالية (%) ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (25)، ويشير دليل المؤشر إلى أن الدرجات (من 0 إلى 49.5 نقطة تمثل درجة مخاطرة مرتفعة جدا) والدرجات (من 50 إلى 59.5 نقطة تمثل درجة مخاطرة مرتفعة) والدرجات (من 60 إلى 69.5 نقطة تمثل درجة مخاطرة معتدلة والدرجات (من 70 إلى 79.5 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة) والدرجات (من 80 إلى 100 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة جدا وهذا يعني أنه كلما ارتفع المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة¹³

2-مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (Compagnie Française) صدر d'assurance pour & COFACE) le commerce Extérieur يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المائتة للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجي، ومخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في عمليات قصيرة المدى¹⁴.

وتصنف الدول حسب هذا المؤشر إلى مجموعتين رئيسيتين:¹⁵

-درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربع مستويات:

(A1): البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسحل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

¹³¹³¹³¹³ محمود علي الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 131-132

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واكمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، الكويت، 2005، ص 176

(A2): احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل المدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1

(A3): بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

(A4): سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً.
-درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاث مستويات:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيراً أكبر على سجل السداد السيء أصلاً.

C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلاً.

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيء جداً أكثر سوءاً.

رابعا مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يصدر المؤشر المركب سهولة أداء الأعمال (Ease of Doing Business) "ضمن تقرير بيئة الأعمال الذي يصدر سنويا عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي World Bank Group ومؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation ، ويتألف هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تنفيذ العقود، مؤشر تصفية المشروع"¹⁶.

¹⁶العلمي فاطمة، كروبي سعيد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، محلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الثانية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2012، ص ص 97.96 98

خامسا: مؤشر الشفافية الدولية

تصدر منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين بألمانيا، مؤشر الشفافية أو مؤشر النظرة للفساد) منذ عام 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسموحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار¹⁷.

يستند هذا المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 07 مؤسسات دولية مستقلة تصدر آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم وآرائهم حول مدى تفشي الفساد والرشوة، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والعشرة على النحو التالي¹⁸:

-0: تعني درجة فساد عالية؛

-10: تعني درجة شفافية عالية؛

- ما بين الصفر والعشرة: مستوى متدرج من الشفافية، حيث أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كلما كانت تتمتع بدرجة شفافية أعلى والعكس صحيح.

¹⁷ منصورى الزين "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات الشمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة الشلف الجزائر، 2005، ص

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر مصطلح شائعا وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي، القانوني، السياسي والبيئي، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (مطلب أول)، ثم أنواعه (مطلب ثاني)، بالإضافة إلى محدداته (مطلب ثالث).

المطلب الأول: تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر على استخدام المواد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر ، بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام. وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل تحسين المستوى التكنولوجي وتنمية الصادرات، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.¹⁹

ونعني بالمواد الترويجية المختلفة كل السبل التي تعرف المستثمر الأجنبي بالفرص الاستثمارية المتاحة حجمها وقطاعاتها الرئيسية مثل الخرائط الاستثمارية إبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وإلغاء الازدواج الضريبي، واستقبال المستثمرين إقامة المعارض مراكز الترويج ... الخ .

و الجانب الترويجي دورا مهما في خطط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهناك من الدراسات التي أكدت أهمية تلك البرامج وعلاقتها الايجابية في قدومه ومنها التجربة الصينية والمصرية والاندنمركية والسويد و السعودية... الخ.²⁰

ولنجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي على الدولة أن تضع السياسات الاقتصادية التي تحقق جذب الاستثمار كجزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة هو المحدد للإستراتيجية اللازمة، بما في ذلك الجوانب المالية اللازمة لتنفيذها وهذا يشمل بدوره سياسة الدولة نحو الاستثمار، سواء من ناحية النوع أو الحجم أو القطاعات التي يستثمر بها ذات الأولوية. وسياسة فتح الباب أمامه ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية

¹⁹ طارق نوير سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية حالة مصر، مؤتمر الاستثمار والتمويل الاستثمار

الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2006، ص 3

²⁰ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار العدد 3، الكويت، 2004، ص 11.

تعجز الموارد المحلية سواء المالية أو التقنية و الإدارية عن تحقيقها. وسياسة الدولة نحو جذب الاستثمار يجب أن تتصف بالمرونة طبقاً للأوضاع الاقتصادية والمالية و التقنية المتوفرة لكل مرحلة، وتتغير إذا تغيرت الأوضاع. وعموماً فسياسات استقطاب الاستثمار هي متعلقة بالسياسات الاقتصادية ، ومنها السياسة التجارية والتي تركز على إزالة الحواجز والقيود الكمية أمام حركة التجارة، وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية على مجموعة واسعة من السلع الرأسمالية و الوسيطة. كما تهدف أيضاً إلى تحسين المناطق الحرة وتوسيعها وتحديثها لتكون مواقع جذب استثماري تؤدي إلى تنمية الصناعات و المبادلات التجارية

فإذا كانت أولويات أهداف التنمية تتضمن زيادة الإنتاج القومي، فإن اختيار المشروعات يتم استناداً إلى مدى إسهامها في زيادة الإنتاج. بحيث يتم تفضيل المشروعات التي تسهم بدرجة أكبر من سواها في تحقيق هذه الزيادة وكذلك إن كان سلم الأولويات يتضمن تحقيق زيادة في تشغيل الأيدي العاملة، فيتم اختيار المشروعات التي تسهم بشكل أكبر من غيرها في توفير فرص العمل للمشتغلين، فالتكنولوجيا أصبحت أكثر مما مضى عاملاً في الإنتاج والإنتاجية، وفي توفير فرص العمل الحقيقية، وفي تنويع الإنتاج وزيادة الدخل القومي .

أما إذا كان سلم الأولويات يتضمن زيادة الصادرات للحصول على العملات الأجنبية لسد احتياجات عمليات التنمية إليها تلبية لمتطلبات الاستيراد، فإن ذلك يؤدي إلى اختيار المشروعات في ضوء إسهامها في توفير قدر أكبر من الصادرات وهكذا بالنسبة لمدى إسهام المشروعات في تحقيق أهداف التنمية الأخرى التي يتضمنها سلم الأولويات. أما إذا كان السلم يتضمن عدة أهداف في آن واحد، فيعطي وزن ترجيحي يتم من خلاله احتساب الأهمية النسبية لكل هدف من الأهداف حسب أولويته في سلم الأولويات، و أن المعيار الذي يجمع كافة الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروعات في الاقتصاد يمكن أن يطلق عليه معيار الربحية الاجتماعية أو العائد الاجتماعي، حيث تجمع هذه الآثار بإعطائها أوزان ترجيحية تعكس أهميتها ضمن سلم الأولويات.

وبعد إجراء مقارنة لها مع الكلف الاجتماعية التي يتطلبها إقامة هذه المشروعات أي الكلف محسوبة من وجهة نظر المجتمع. أي أن الكلف تعطى لها أهمية نسبية حسب ندرتها وأهميتها في المجتمع، ويتم اختيار المشروعات التي تعطى أكبر عائد اجتماعي قياساً بكلفتها الاجتماعية مقارنة بغيرها من المشروعات.

ويمكننا فيما يلي إدراج بعض التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر:²¹

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر أنه : " الاستثمار المباشر هدفه حيازة مصالح (فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة.²²

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) تعرفه على أنه ذلك: "النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيقة) و ذلك مع نية تسييرها".²³

كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية (OCDE) على أنه: عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لا سيما الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، أو فروع
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل، أو في مؤسسة جديدة .
- إقراض طويل الأجل (خمس سنوات فأكثر)²⁴.

وفي تعريف آخر ل (OCDE) اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 100 من إجمال رأس المال أو قوة التصويت .²⁵

ويرى " فريد النجار" أنه يقصد بالاستثمار المباشر الوافد السماح للمستثمرين من خارج الدولة مهما كانت صفاتهم، لتملك أصول ثابتة ومعتبرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة. أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة²⁶. كما يرى "Bertrand Bellon" و "Ridhag Ovid" بأن كل مؤسسة تقوم باستثمار مباشر خارج بلدها، تصبح شركة عابرة القوميات

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على عنصرين أساسيين هما:

²² . "Denis-Tersens et Jean-Luc Bricont,"investissement international" édition: Armand colin, Paris, 1996, p.05

²³ centre de recherche de faculté –Jean Monnet Université, Paris sud investissement directe étrangère d Economica, 1998, P.2.

²⁴ OCDE, Definition de référence détaillés des investissements internationaux, paris, 1983, p.14

²⁵ OCDE, Second edition of the detailed ben Chamak of foreign direct investment Paris, 1992.P20

²⁶فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 23

1- قدرة التأثير على إدارة المشروع، من خلال ما يتمتع به المستثمر من قوة تصويته تؤهله لتمير القرارات لتحقيق أهدافه.

2- امتلاك المستثمر في دول معينة لأصول سواء كانت ملكية جزئية أو تامة، تعطي له حق التصرف فيه من خلال ما يمتلكه من فنون إنتاج وتكنولوجيا

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، خاصة التدفقات على شكل قروض تجارية بما يلي:

- حركة رأس المال في عهد "بريتون وودز" قادتها الحكومات وما بعد وودز "قادتها الشركات و تفسير ذلك هو آلية سعر الصرف وتحويلها من الثبات قبل 1971 إلى التعويم وتفعيل آليات السوق لتحدها. وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية ثم الدول الأوروبية ثم بقيت العالم. ولقد ألفت سياسات سعر الصرف المعوم عبئا كبيرا على شركات الأعمال، بسبب تذبذبات أسعار الصرف في مختلف أسواق المال العالمية، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بخطر تبادل العملات.²⁷

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من المساعدات الإنمائية الرسمية و القروض التجارية في تحويل الأرباح المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات التي تستخدم فيه.

- تعتبر الشركات المتعددة القوميات القناة الرئيسية للاستثمار الأجنبي فتعرض مزاياها الخاصة²⁸ من تكنولوجيا رؤوس الأموال لتنمية صادرات البلدان النامية التي تنتقل إليها بما تملكه من شبكات عالمية للتسويق والتوزيع يصعب هذا على المشروعات الممولة بقروض أجنبية أن يخترق الأسواق العالمية

- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط، ولكنه عادة يكون مصحوبا بفنون إنتاجية ومهارات إدارية وتنظيمية و هذا ما لا يتوفر في حالة المساعدات المالية

- الإقراض المصرفي و الاستثمار المحفزي تحركهما في الكثير من الأحيان اعتبارات الربح في الفترة القصيرة و لا يتم استثمارهما في أنشطة تسيطر عليها البنوك أو مستثمرون الحافظة بل يتأثران بدرجة كبيرة بتحركات أسعار .

²⁷ . John h. Dunning and John R. Dilyard, "To word general parading of foreign direct and foreign portfolio investment". Trasnational corporation, vol.8, N°:1.(April, 1999), P30.

²⁸ (Dunning J.H, "Multinational Enterprises and the global Economy". Work Ingham, Addison-Wesley, 1993, p.21

- الفائدة في القروض التجارية شديدة الحساسية لسلوك المتعاملين²⁹، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر يخضع لفترات طويلة الأجل المفتوحة أمام المستثمرين لتحقيق أرباح في أنشطة يسيطرون عليها بصورة مباشرة

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

في الواقع لا يوجد اتفاق حول أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى الطبيعة المتحدة للشركات متعددة الجنسيات من جهة أخرى. فيما يلي سنورد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات

أولاً: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض.

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى الاستثمار وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى³⁰.

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أنه هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وأثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، حيث أنه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها،

²⁹باناما مالا مبالى و كارل ب سوفانت الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 36، ع.1. مارس 1999 ص35

³⁰حسين عبد المطلب الأسرج سياسات تنمية الاستثمارات الاجنبى المباشرة الى دول العربية ، ص 11.

كما أنه له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المحاصرة المصدرة للاستثمار³¹

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدولة المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج.³²

ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية³³

4- الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية³⁴

ثانيا: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال، وفيما يلي سنشير إلى أهم وأبرز هذه الأشكال،

وهي:

حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 11

صالح مفتاح دلال بن سميحة (2008)، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد

41، ص 121

1- الاستثمار المشترك:

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيات معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركاً.³⁵

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات المتعددة الجنسيات):

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذه الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها.³⁶

فقد كان يطلق في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات Multinational company حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وفي مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة transnational بدلا من multinational وكلمة corporation بدلا من entreprise حيث أن هذه الشركات تتعدى القومية، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول.³⁷

وقد عرفت منظمة الأونكتاد هذه الشركات على أنه تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية، فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج .

³⁵ عبد السلام أبو قحف (2002)، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، ص 364.

³⁶ فليح حسن خلف، (2007) اقتصاد المعرفة، الأردن، عالم الكتب الحديث، ص 188

³⁷ عثمان أبو حرب، (2008)، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر، ص 278

أما الفرع الأجنبي (Foreign branch) المملوك كلياً أو جزئياً فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة (Host) country والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة.³⁸

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة، تمتلك أموالاً ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ومدير يدير نشاطاتها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيساً لها.³⁹

وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:⁴⁰

1. كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره.
- 2 تنوع المنتجات
- 3التفوق التكنولوجي .
- 4هيمنتها على الاقتصاد
5. الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات
6. قدراتها المالية حيث أن الشركة التي نقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعتبر من الشركات متعددة الجنسيات .
7. قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم.
8. القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان في مختلف وسائل الإعلام المتاحة.
9. رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوف التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم

³⁸حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 782

³⁹موسى سعيد مطر ، شقيري نوري ،موسى ياسر المومني، (2008)، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء، ص 179.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي مفهوم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل كبير على اتجاهات تدفقات هذا النوع من الاستثمارات، ويمكن أن ترتبط هذه المحددات بالمستثمر الأجنبي والدولة الأم، وهناك بعض المحددات التي يمكن للدولة المضيفة السيطرة عليها حيث تسعى لتوفيرها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يبنى المستثمر قراره الاستثماري بناء على محددات منها :⁴¹

- **معدل العائد على الاستثمار:** يعتبر العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا إذا توقع عائداً أعلى من المخاطر التي قد تتشأ . هذا الاستثمار.
- **سعر الفائدة:** يعتبر محددًا رئيسيًا للاستثمار الأجنبي المباشر، فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة، والعكس صحيح؛ أي أنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.
- **التسويق:** يلعب التسويق دوراً هاماً في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسية الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة على معرفة حجم وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنوع منتجاتها
- **تكاليف الإنتاج:** يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.
- **القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي:** تمتلك الشركات متعددة الجنسيات قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى إتقانها الكبير على البحوث والاكتشافات، هذه التكنولوجيا التي تفنن إليها الدول المضيفة هي الدافع الذي يجعل الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها

ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم

⁴¹ عبد الكريم كاكبي، محددات الاستثمار الاجنبي المباشرة في عصر العولمة دراسة مقارنة التجارب لطبعة الاولى مكتبة العصرية، ص 64

يمكن إيجاز أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم فيما يلي:⁴²

- رغبة الدول الأم في خلق فرص عمل لعمالها خارج حدودها وتحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم، وأيضاً معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائد المحقق من الاستثمار؛
- رغبتها في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي زيادة على نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية، حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها، وبالتالي يسهل احتواؤها؛
- فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية؛
- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو المساعدات حتى تتم عمليات الاستحواذ والتصدير بينها .

ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدول المضيفة

حتى تتساقب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية:⁴³

- **العوامل الاقتصادية:** من أهمها الناتج الوطني الإجمالي معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات
- **توفر الموارد** وقد تكون هذه الموارد طبيعية (بترول، غاز ، مياه وقد تكون بشرية (ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما جودته وكفاءته أيضاً، كما يمكن أن تكون تكنولوجية (مراكز البحث والتطوير، المخابر) أو تمويلية (إمكانية الحصول على القروض)
- **وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية:** حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل: الناftا والاتحاد الأوروبي والأوبك أن تأثير الاتحادات شديد الإيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
- **وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر:** إذا كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فإن الشركة ستتردد كثيراً قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار

▪ النظام التجاري للدولة المضيفة: إذا ما قامت الدولة المضيفة بفرض عوالم من خلال القيود التجارية، فإن الشركة الدولية ستفكر كثيرا قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار. بالإضافة إلى المحددات السالفة الذكر هناك من الاقتصاديين من يضيف محددات

أخرى وهي على درجة كبيرة من الأهمية تذكر منها:

▪ **حجم السوق:** يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محددًا جد مهم لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان السوق كبير وتشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح، ونستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين هما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومقياس عدد السكان، فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الإنفاق من الأفراد على السلع والخدمات وبارتفاع عدد السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق، كالإنفاق على السلع والخدمات الذي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات متعددة الجنسيات⁴⁴

▪ **البنى التحتية** تعد البنى التحتية محددًا تقليديا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر إذ أنها تعطي العديد من الجوانب كالطرق والموانئ وسكك الحديد وأنظمة الاتصالات والمؤسسات المتطورة من خلال تحسين المعايير الحسابية والخدمات القانونية، حيث تكون البنية التحتية عقبة وفرصة في الوقت نفسه من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ولأغلبية الدول منخفضة الدخل يشار إليها كقيد رئيس وإلى إمكانياتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتم السماح لحكومات الدول المضيفة بالاشتراك بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر في قطاع البنى التحتية.⁴⁵

▪ **التشريعات الضريبية:** هناك العديد من الدراسات ركزت على أثر الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية أثر إيجابي على جذب الاستثمار، بينما انتهى البعض الآخر إلى أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرا إيجابيا إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة، وهناك من الدراسات من ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل بشدة سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها، وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي عادة

⁴⁴ عبد الكريم كلكي، مرجع سبق ذكره، ص 70.71

⁴⁵ بهاء أنور حبش، تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد الحادي عشر، جامعة تكريت العراق، بغداد، 2008 ص 102 .

في ضوء إعفاء أو تخفيض في الضريبة، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل وتفاوت حسب القطاع الذي توجه الاستثمارات.⁴⁶

■ **المحددات السياسية:** للاستقرار السياسي في أي بلد تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية بأنواعها، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع على أساس درجة الاستقرار في البلد، ويفرق المستثمر بين النظام السياسي الديمقراطي والنظام السياسي الديكتاتوري، ويرى المستثمرون في الدول النامية نوعين من النظم السياسية الأول يكون جاديا للاستثمار، أما النوع الثاني فهو طارد له وكثيرا ما يتدخل في الشؤون العامة للاقتصاد، ويفرض قيودا كثيرة على الاستثمار، كما قد يلجأ إلى تغيير سياساته باستمرار، لذلك يفضل المستثمرون نظما سياسية مستقرة.⁴⁷

■ **المحددات القانونية والتشريعية:** تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة ل ضمانات ضد المخاطر الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز إلى ضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها⁴⁸

⁴⁶ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 258

⁴⁷ علي عباس الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدداتها و اثارها وتوجيهاتها ديوان المطبوعات مكتبة النور ص 175، ص 176

المبحث الثالث: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عددا من الأشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات، سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالشركات متعددة الجنسيات (مطلب أول)، خصائص الشركات المتعددة الجنسيات (مطلب ثان)، منافع وأضرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعددة الجنسيات (مطلب ثالث).

المطلب الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات

لا يمكن الحديث عن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر دون التطرق إلى مفهوم الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتبر من أهم الأشكال التي يأخذها الاستثمار المباشر، إذ أنها مسؤولة عن أكثر . الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم. وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة في دول مختلفة العالم، وتتميز هذه الشركات بضمانة أعمالها وأنشطتها، وأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تتم إلا من خلال شركات كبيرة متعددة الانتشار في أنحاء العالم، ولها العديد من الفروع ويطلق على هذه النوعية من الشركات شركات عابرة القارات أو الدول"، وأغلب الفقه يطلق عليها الشركات متعددة الجنسيات أو شركات عبر الأوطان (Transnational multinational Corporations) (TMNCs).¹ حيث يرجع ظهور مصطلح الشركات متعددة الجنسيات إلى الاقتصادي ليلينثال ديفيد D.E LILIENTHAL في عام 1960، عندما قدم بحثه معهد "كاترنجي" للتكنولوجيا تحت عنوان الشركة المساهمة المتعددة الجنسيات، وفيما بعد روبرت فرنوا ROBERTVERNOIS في عام 1973.²

وفي تعريف هذا النوع من الشركات لم يجمع الفقهاء على إعطاءها تعريف موحد رغم تكاثف جهود وكثرة المحاولات التي بذلت في هذا الشأن سواء من فقهاء القانون أو الاقتصاد نظرا لاختلاف النظرة إلى هذا النوع من الشركات، حيث أنشأت الأمم المتحدة لجنة بهدف تعريف الشركات متعددة الجنسيات وقد عرفتها بأنها "شركة عبر وطنية" أي كيان اقتصادي يعمل في أكثر من بلد واحد أو إلى مجموعة كيانات اقتصادية تعمل في بلدين أو أكثر، أيا كان الشكل القانوني الذي تتخذه سواء في موطنها أو في البلد الذي تمارس فيه نشاطها وسواء نظر إليها منفردة أو مجتمعة³ وعرفت أيضا بأنها مجموعة من الشركات الوليدة التي تزاول كل

¹ أحمد هليل الشمري، معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 32

² الجوزي جميلة دحماني سامية، تور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية العدد 6 2015، ص 86

³ إبراهيم محسن عجيل اعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص

كل منها نشاطا متاحيا في دول مختلفة تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة، وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم والتي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية موحدة¹.

ويمكن تعريفها بأنها الشركات التي يكون 30% من حساباتها على الأقل خارج حدود بلدها، وهذه الشركات لا تهتم كثيرا بأسعار صرف العملة أو بإعادة تحويل العملة إلى الخارج.² كما أن مفهوم الشركات التابعة للشركة متعددة الجنسيات له بعد قانوني يتجاوز المفهوم الأساسي في كونه كيانا فرديا يجب أن يعمل تحت قوانين البلد المضيف، حيث أن هذه الشركات التابعة تتمتع ببعض الاستقلالية في الإدارة ولها وضع قانوني مستقل³.

ويمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات وفق ثلاث معايير أساسية هي: معيار الحجم، معيار مركز الإدارة والتنظيم، معيار إستراتيجية الشركة.

✓ **معيار حجم الشركة:** في الحقيقة قد اختلف أصحاب هذا المعيار في تحديد الزاوية التي يمكن من خلالها اعتبار شركة ما متعددة الجنسيات، فالبعض يبحث في مدى انتشار نشاط الشركة في الدول الأجنبية والبعض الآخر يبحث في رقم أعمالها مشترطا حدا أدنى له فمثلا في إحدى تقارير الأمم المتحدة تم اشتراط تجاوز رقم مبيعات الشركة مليون دولار سنويا، أما بعض الاقتصاديين فيقدرون حجم الشركة بنسبة استثماراتها خارج الدولة التي يتواجد بها مركزها الأصلي مقارنة بإجمالي استثماراتها⁴

✓ **معيار مركز الإدارة والتنظيم:** يقوم هذا المعيار بإعطاء التعريف الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات في مرجعية القرارات التي تتخذ على صعيد الشركة ككل، حيث أن مركز القرارات في لشركة الأم وتبعية الشركات الفرعية لها فيما يخص الإدارة والتنظيم هي التي تميز الشركة متعددة الجنسيات عن غيرها

¹ عبد الرزاق حمد حسين، خلدون خليل منديل دور الشركات متعددة الجنسية في جذب الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة للمدة (2003-2016) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 2، العدد 42 ج 1، 2018، ص 344

² قاسم نايف علوان إدارة الاستثمار - بين النظر والتطبيق - الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 354.

³ Jinghua Zhao et al, Multinational Corporation Subsidiaries in China-An Empirical Study of Growth and development Strategy, Chandos Publishing, UK, 2012, P.13.

⁴ بوبرطخ نعيمة الشخصية القانونية للشركات متعددة الجنسيات في القانون الدولي العام، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2010/2011، ص 32.

حيث يعرف الأستاذ جون دانينج "J. Dunning" الشركات متعددة الجنسيات وفق هذا المعيار بأنها تتميز بإدارة وملكية رأسمالية لأكثر من دولة واحدة، أما سلطة اتخاذ القرارات فهي مركزية، والشركات المذكورة غير مرتبطة بقومية واحدة إلا في الحدود التي يفرضها القانون؛¹

✓ **معياري إستراتيجية الشركة:** لا يمكن النظر إلى هذا المعيار في تعريف الشركات متعددة الجنسيات تعريفاً اقتصادياً بمعزل عن المعيارين السابقين فضلاً عن توفرهما أي ضخامة حجم الشركة ومركزية الإدارة والتنظيم فلا بد للشركة متعددة الجنسيات أن تتبنى إستراتيجية موحدة في ممارسة نشاطاتها، فتدويل ظاهرة الإنتاج ورأس المال والتسويق يتطلب من تلك الشركات تبني إستراتيجية كونية تمكنها من لعب دورها كقوة اقتصادية مؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهناك من يرى أن الشركة متعددة الجنسيات هي تلك التي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة واحدة وتديرها في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة، ومن النتائج التي تتمخض عن إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات هو تمييز هذه الأخيرة بالمرونة وقدرتها على التكيف وفقاً للتغير الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية، وذلك لأن مجال توسع نشاطها عالمياً يؤهلها للاستفادة من المزايا التي تحققها الاختلافات القائمة بين الدول والمناطق الاقتصادية والنقدية المتعددة، وبين التنظيمات القانونية والضريبية المتنوعة على المستوى الدولي.²

وعليه يتمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات هي نتاج للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعرف بأنه السيطرة الفعالة على العمليات في بلد ما بواسطة ملاك أجنبي، حيث تخضع هذه الشركات متعددة الجنسيات لإدارة ورقابة الشركة الأم.

المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص عن غيرها من الشركات، وتتمثل أهم تلك الخصائص فيما يلي :

أولاً: ضخامة وكبر حجم الشركات

إن أهم صفة تتميز بها الشركات العابرة للقارات هي ضخامة وكبر حجمها مقارنة بحجم المشاريع الاقتصادية الأخرى للدولة الأم، وهو ما يجعلها تعتبر كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل

¹ محمد مدحت غسان الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013ء، ص 174.

على وجود هذه الميزة هي: ضخامة رأس المال، حجم استثمارات تلك الشركات تنوع إنتاجها، أرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، بالإضافة إلى الشبكات التسويقية الكبيرة التي تحوزها .

وأهم مقياس يمكن من خلاله التعبير عن سمة الضخامة وكبر هذه الشركات هو رقم المبيعات أو ما يسمى بـ (رقم الأعمال وعلى سبيل المثال فقد احتلت شركة ميتسوبيشي المرتبة الأولى وفق لهذا المقياس بحجم 1844 مليار دولار، كما أن أكثر من 500 شركة متعددة الجنسية لعام 1995 وصلت إيراداتها من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 44 عام 1955، إضافة إلى ذلك فإن هذه الشركات تستحوذ على حوالي 80 % من حجم المبيعات على الصعيد العالمي وبعد حجم المبيعات من أهم المعايير المعبرة عن ضخامة هذه الشركات وقد هيمنت الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال صناعة السيارات على مركز الصدارة في المبيعات، وتأتي الشركات العاملة في مجال المعدات والأجهزة الالكترونية والكهربائية في المرتبة الثالثة¹ .

ثانيا: وحدة مركز القرارات

ترتبط هذه السمة بطبيعة تنظيم الشركات متعددة الجنسيات، وذلك من خلال قيام المركز الرئيسي للشركة الأم، بتسيير الفروع المتواجدة في البلدان الأجنبية، وبسبب هذه السمة فقد ظهرت لهذه الشركات تسمية أخرى وهي "الشركات العابرة للحدود"

ومن الواضح أن المسميات التي أطلقت على هذه الشركات لا تكاد تخلو استراتيجياتها من ضرورة الامتثال لقرارات قيادة مركز واحد لأن ذلك من شأنه خدمة المصلحة لعامة لها ولكن ذلك لا يعني وجود فروع تتمثل بحرية أكثر في تسيير شؤونها وذلك لأن السياسات المختلفة للبلدان المضيفة تتطلب قرارات خاصة جدا بحيث لا يمكن للشركة الأم الاطلاع على كل الخصائص التي تميز بيئات الفروع الأجنبية لهذه الشركات²

ثالثا: التفوق والتطور التكنولوجي

تعد الشركات المتعددة الجنسيات المحرك الرئيسي لمشاريع البحث والتطوير على الصعيد العالمي، حيث تطور الإنفاق العالمي على البحث والتطوير تطورا سريعا ليصل سنة 2002 إلى حوالي 677 مليار دولار كما بلغ نصيب الشركات المتعددة الجنسيات قرابة النصف من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق بعض الشركات الكبرى على البحث والتطوير يفوق على ما تنفقه الكثير من

بويكر بعداش مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 2010، ص 70.

البلدان وعلى سبيل المثال قامت الشركات وهي، فورد فايزر دايمر، طرايزلر، سيمتر تويوتا، جنرال موتورز بإنفاق أكثر من خمسة مليار دولار سنة 2003 على البحث والتطوير، وهو المبلغ الذي لم تصل إليه جل الدول النامية عدا البرازيل الصين وكوريا الجنوبية تايوان .

وتمثل فروع هذه الشركات الكبرى أهم الأدوار في كثير من الأنشطة وبرامج البحث والتطوير بالبلدان المضيفة، حيث ارتفع الإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة للفروع على مستوى العالم من 30 مليار إلى 67 مليار دولار بين عامي 1993 و 2002 وأسفرت الدول النامية بنسبة هامة من هذه الزيادة إذ ازداد نصيب الفروع المتوطنة في الدول النامية من 2 إلى 18 بين عامي 1996 و 2002¹ .

رابعاً: السمة الاحتكارية

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالميزة الاحتكارية ويرجع ذلك إلى هيكل السوق الذي يتخذ شكل احتكار القلة في الغالب، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم باحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية المتخصصة في التمويل والإدارة والتسويق إذ أنها تمتلك قدرات عالية وكبيرة في الإنتاج والتسويق تمكنها من الافتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية وذلك لما تتمتع به من ثقة في سلامة وقوة مركزها المالي بالإضافة إلى قدراتها العالية في مجال التدريب والاستفسارات والبحوث الإدارية²

خامساً : انتشار الرقعة الجغرافية لنشاطاتها -الأسواق

لقد تميزت الشركات المتعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها بالإضافة إلى امتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم وذلك بسبب امتلاكها لإمكانات مادية وبشرية هائلة بالإضافة إلى أن هذه الشركات تمتلك فروع تابعة لها منتشرة في كافة أنحاء العالم .

والأمر الذي ساعد على هذا الانتشار الواسع والكبير هو التقدم التقني والتكنولوجي لاسيما في مجال الاتصالات، وهنا يجب الإشارة إلى إن شركة ABB السويسرية تسيطر في الوقت الحاضر على أكثر من 1300 شركة تابعة لها منتشرة في بعض دول العالم وأكثر الشركات انتشارا حول العالم هي الشركات التابعة للاتحاد الأوروبي، هذا وسعت هذه الشركات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات الدمج

¹بيوض محمد العيد شركات متعددة جنسيات و ثقافة الاستهلاك ، ص 13-14

والتملك وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية، كما تأتي الو. م. أ في مقدمة الدول التي تمتلك انتشارا واسعا في أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي¹.

المطلب الثالث: منافع وأضرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعددة

الجنسيات

لم تكن العديد من الدول النامية ترحب كثيرا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومع مرور الوقت تطورت هذه النظرة وأصبحت هذه الدول تسعى جاهدة لجلب أكبر عدد ممكن من هذه الاستثمارات لما لها من أهمية على مختلف المستويات، ومن البديهي أن يكون لتدفق هذا النوع من الاستثمارات آثار على اقتصاديات الدولة المضيفة

أولا: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه أن يحقق لاقتصاديات الدولة المضيفة العديد من المزايا، ويمكن إبراز أهم آثاره الإيجابية فيما يلي:²

1_الأثر على النقد الأجنبي

وردت وجهتان متعاكستان عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي داخل الدولة المضيفة، المضيفة يمكن إجمالها فيما يلي:

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الاحتياطي. للخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة لهذه الدول، ويرجع ذلك إلى كبر حجم الأرباح المحولة للخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم كذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب وصغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري.

أما رواد المدرسة الحديثة يرون أن الشركات متعددة الجنسيات تساعد في زيادة حصيلته الدولة من النقد الأجنبي: بما لديها من موارد مالية ضخمة وقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة من الأموال لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات

عبد السلام أبو قحف "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 440، 441

أو الأموال المتاحة، كما تستطيع هذه الشركات تشجيع المواطنين على الادخار، بالإضافة إلى زيادة معدل التدفق وتنوع المساعدات المالية المقدمة من الدولة الأم إلى الدول النامية المضيفة

2- الأثر على ميزان المدفوعات

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في حجم التغيرات التي تحصل في ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة قيام الشركات المتعددة الجنسيات بتحريك رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر، فالأثر الأول الذي يعكسه الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة يتمثل في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي، وفي مرحلة تالية يسهم في توفير النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تسهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية، ويحدث التحسن في هذا الميزان إذا ساهم الاستثمار المباشر في توزيع حجم الصادرات إلى دول العالم، أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم، ومن الأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية الداخلة إلى أسواق التصدير بعض النجاح من خلال ما تملكه هذه الشركات من سمعة راسخة بالجودة والمعرفة بالأسواق العالمية، وكما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي الذي يعزز النمو الاقتصادي من خلال التفاعل المتبادل بين المتغيرات الكلية للاقتصاد¹

3- الأثر على التقدم التكنولوجي

الدول التي تتوفر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التحديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية، أي أن العامل التكنولوجي محدد مهم في العملية الإنتاجية لذا فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل استراتيجي للوصول إلى ذلك في الدول المضيفة، فالدول النامية تعاني من تخلف تكنولوجي رهيب مقارنا بالدولة المتقدمة، فمواصفات التكنولوجيا بسيطة مقارنة مع الواقع، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة فرصتها للحصول على التكنولوجيا الدقيقة والتي تحتكرها الشركات المتعددة الجنسيات حصرا لاعتبارات عديدة أهمها النمو المرهون بحصول هذه الدول على التكنولوجيا، كونها تصرف مبالغ ضخمة على الاختراعات والاكتشافات²

4- الأثر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي

¹بتول منظر عبادي، باور كرسي حبيب، سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد السابع عشر، جامعة واسطة العراق، بغداد، 2015، ص7

²عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 96

يعد الاستثمار الأجنبي إحدى دعائم النمو الاقتصادي، لاسيما في البلدان النامية إما يؤدي إليه من زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد وفي الوقت نفسه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر على الاستثمار المحلي بالطرق التالية:¹

- تشجيع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائمة وأن يخفف الاختناقات التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الأساسية والعملات الأجنبية؛
- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من هلال آثار الروابط الصناعية؛
- يزيد من صادرات البلد المضيف وهذا له أثر إيجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي؛
- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا ماديا لا يمكن صناعته محليا ومن ثم فهو ضرورة لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي الضعيف.

5- الأثر على العمالة

تسعى الدول النامية جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة وامتزادة للعمل، ويتمكن المؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر أن تؤثر على العمالة في الدولة المضيفة من خلال:²

- وجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط المختلفة. من خلال ، تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية ما يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية وتنشيط صناعة المقاولات ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل؛
- دفع الشركات المتعددة الجنسيات للضرائب المستحقة على الأرباح التي تجنيها، يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة والتي يمكن استخدامها في إنشاء مشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة -
- نجاح الحكومة المحلية المضيفة في اختيار النوع التكنولوجي المناسب سوف يؤثر إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها

¹هنا عبد العاصرة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين إنموذجاً، بيت الحكمة، العراق، بعدد، الطبعة الأولى، 2002، ص 256

²عبد السلام أبو قحف "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 174 176

- إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة

ثانياً: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن تدفق رؤوس الأموال الدولية بعرض البلدان النامية المضيفة لمتاعب قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، أو خلق مصاعب في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والقدرة على المنافسة حتى في السوق المحلي ما يؤثر سلباً على السياسة الاقتصادية الكلية وبالتالي على السيادة الوطنية وذلك كما يلي:¹

1- الآثار السلبية على ميزان المدفوعات

يشير الناقدون والمعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة قد تكون ايجابية غير أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المديين المتوسط والطويل نظراً لعدة أسباب:

- ✓ زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات؛
- ✓ هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة
- ✓ هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول حيث يسمح لتلك الفروع كثيراً ما يخطر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى الشروط التقييدية

2- الآثار المحتملة على هيكل السوق المحلي

تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية لذا من الآثار السلبية التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات

، مرجع سبق ذكره،

3- الأثر على السياسة الاقتصادية ومفهوم السيادة والاستقلال:

يشير المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضاً، ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الانتقال من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة، كما أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، حيث نظم طبقة المنتفعين من التجار والموردين والوكلاء والسامرة وغيرهم ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ولو على حساب المصلحة الوطنية .

4- الأثر على الأنماط الاستهلاكية في الدولة المضيفة:

تؤثر مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الأنماط الاستهلاكية في الدول المضيفة، على اعتبار أن هدف هذه المؤسسات هو تحويل أفراد الدول المضيفة إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تروجها على نطاق عالمي وبالتالي فقد تكون لهذه المؤسسات آثار سلبية على أنماط الاستهلاك في الدولة المضيفة والمتمثلة في¹:

- قد تتعارض أنماط الاستهلاك التي تفرضها المؤسسات الأجنبية مع ضوابط الاستهلاك في الدولة المضيفة؛
- قد يؤدي فرض أنماط جديدة من طرف المؤسسات الأجنبية إلى إضعاف المدخرات المحلية بسبب متابعة المستهلكين لكل ما هو تحسبي وكما لي جديد؛
- قد تنتج المؤسسات الأجنبية سلع وخدمات تعكس احتياجات قلة المستهلكين أصحاب الدخل المرتفعة، ولا تستجيب لإشباع الحاجيات الأساسية للطبقة الواسعة من أفراد المجتمع في الدولة المضيفة .

¹ محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار قراءة في مفهوم و الأنماط ، ص 137.

خاتمة الفصل:

مختلف المفكرين الاقتصاديين المهتمين والمحليلين المختصين موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير، وذلك انطلاقاً من اعتباره قد أصبح أهم مصادر تحركات رؤوس الأموال الدولية، ونظراً للمزايا التي يجلبها لاقتصاد الدول المضيفة المتقدمة منها والنامية على حد سواء . ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف الأطروحات المحددة لمفهومه وأهميته، وقد تم اعتبار عنصر الملكية والرقابة الذي يجسد من خلال امتلاك 10% أو أكثر من أسهم المشروع الاستثماري والمدة الزمنية طويلة الأجل كأهم سمة وأساس لأي تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يميزه عن باقي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال. ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلين أساسيين لدخول الأسواق المضيفة هما: الاستثمار المشترك والاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي، وقمنا بعرض محددات مناخ الأعمال

أما منافع وتكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع شائك دارت حوله العديد من التساؤلات، وقد تزايدت بصورة دراماتيكية الأطروحات ذات الصلة، لتركز إجمالاً في نظرتين، كلاسيكية رافضة للاستثمار الأجنبي المباشر وتعتبره لاعب من طرف واحد، وبمعنى آخر، فهو يأخذ أكثر مما يعطي. وفي بداية تسعينات القرن الماضي، تغيرت هذه النظرة وتم اعتبار زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مختلف الحكومات على أنه أنباء طيبة .

و تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بداية من ثمانينات القرن الماضي، وتعاضم دور الشركات متعددة الجنسيات في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء حيث شهدت تدفقاته اتجاه تصاعدي وبلغت ذروتها غداة الأزمة المالية العالمية سنة 2007، بتدفقات قاربت 2000 مليار دولار. وقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تغيير في اتجاهاتها ومجالاتها، فأصبحت الدول النامية تستقطب أكثر من نصف التدفقات العالمية، بعد أن كان جل هذه التدفقات يتجه إلى الدول المتقدمة وهذا ما يعكس الجهود المبذولة من مختلف دول العالم لزيادة تدفقاته إليها .

الفصل الثاني:

مناخ الأعمال وواقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد

ظهرت العولمة وتزايد حدة المنافسة كان لهما الأثر الكبير في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، فأصبحت الدول تسعى جاهدة لتوفير بيئة استثمار ملائمة وبذل مجهودات كبيرة من أجل دعم الاستثمار حفاظا على مكانتها وتطويرا لاقتصادها، خاصة مع زيادة وتنوع رغبات المستهلكين في الحصول على منتجات ذات جودة كبيرة. إن جذب المستثمرين يعتمد بشكل كبير على الإجراءات المتبعة من طرف الدولة، فكثر الإجراءات والوثائق المطلوبة وعدم وضوح القوانين، بالإضافة إلى عدم الشفافية والممارسات السلبية نحو المستثمرين تعد عائقا كبيرا أمام استقطاب المستثمرين الأجانب، فالجزائر تتوفر على إمكانيات وموارد كبيرة في جميع المجالات، ولكن اقتصادها يعاني من عدم التوازن والاستقرار خاصة بعد انهيار أسعار البترول، فهي تسعى جاهدة إلى تبسيط الإجراءات القانونية وتوفير الأمن والاستقرار السياسي من أجل تحسين مناخ العمل مختلف مكوناته السياسية، الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية والثقافية، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: مناخ الأعمال في الجزائر .

المطلب الأول: مؤشرات المناخ الإستثماري في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات والموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار في الجزائر، و رغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا لنا و لأجل معرفة مكانة الجزائر و تقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار، حيث توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول، وسيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات فيما يلي: ¹

- من 0 إلى 49.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا
- من 50 إلى 59.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة
- من 60 إلى 69.5 دول ذات درجة مخاطرة معتدلة
- من 70 إلى 79.5 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة
- من 80 إلى 100 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه و الجدول التالي رقم 01 يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

¹ ريال زونية، مناخ الاستثمار الجزائري ومحدداته، مجلة المعارف "مجلة علمية محكمة" قسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر

جدول رقم 01 : وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	مارس 2007	ديسمبر 2008	ديسمبر 2009
درجة المخاطرة	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8

السنوات	التصنيف	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالمليون دولار	عدد الإصلاحات المنفذة
2010	A4	2301.2	04
2011	A4	2580.6	00
2012	A4	1499.4	01
2013	A4	1696.9	01
2014	A4	1506.7	00
2015	A4	-584.5	01
2016	B	1636.3	02
2017	C	1232.3	04
2018	C	1466.1	00
2019	C	1381.9	02
2020	D	1143	/
2021	C	870	/

المصدر: تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية،²

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال السنوات من 2002 إلى 2021، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث مناخ الاستثمار.

² ريال زونية، مرجع سبق ذكره

مؤشر الحرية الاقتصادية

ويعتمد هذا المؤشر على 10 عوامل متمثلة فيما يلي:³

- السياسة التجارية (معدل التعريفات الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)
 - وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)
 - حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد
 - السياسة النقدية (مؤشر التضخم)
 - تدفق الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر
 - وضع القطاع المصرفي و التمويل
 - مستوى الأجور والأسعار
 - حقوق الملكية الفردية
 - التشريعات والإجراءات الإدارية و البيروقراطية
 - أنشطة السوق السوداء
- وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية، و يتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، و الذي يمكن توضيح قيمه كما يلي:⁴

- (1-1.95) دلالة على حرية اقتصادية كاملة
 - (2-2.95) دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة
 - (3-3.95) دلالة على ضعف الحرية الاقتصادية؛
 - (4-5.00) دلالة على انعدام الحرية الاقتصادية
- و الجدول رقم 02 الموالي يبين لنا مرتبة الجزائر العالمية ضمن 179 دولة شملتها الدراسة للفترة الممتدة ما بين سنة 2014 إلى 2017 من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

³ لتفاصيل أكثر: www.heritage.org/index/

⁴ ريال زونية، مرجع سابق

جدول رقم 02: مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية⁵

السنة	2014	2015	2016	2017
الترتيب عالميا/179 دولة	107	105	132	140
الترتيب عالميا/17 دولة	14	13	14	15
التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00

بحسب معطيات الجدول أعلاه فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت المرتبة 140 عالميا مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017 بحصولها على 51.00 نقطة مئوية، أما عربيا فقد حصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يشتمل على جملة من المعايير الرئيسية التي يتم أخذها بعين الاعتبار، على غرار حرية الأعمال، أين حصلت الجزائر على 66.3 نقطة مئوية، حرية التجارة 72.8 نقطة مئوية، الإنفاق الحكومي 47.9 نقطة مئوية، وكنا حرية الاستثمار 20.0 نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة حرية القطاع المالي 30.0 نقطة مئوية، بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ومحدودية الفساد وحرية العمال. و هذا الوضع بالنسبة للجزائر، يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، و أدوات السياسات التجارية و النقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.⁶

مؤشر الشفافية

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. يحاول المؤشر عبر مجموعة من مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول لإجراءات المتبعة و درجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، و تبرز آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، كما أدخلت مؤشر بيئة أداء الأعمال، ومؤشر

⁵ Index of economic freedom, 2015, www.heritage.org/ index/ranking

⁶ ريال زونية، مرجع سابق

الضبابية لأول مرة، ولا بد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء 3 مصادر للرأي حول النظرة للفساد على الأقل. و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية و الجدول التالي رقم 03 يستعرض ترتيب الجزائر في المؤشر للفترة 2011-2003.⁷

جدول رقم 03: تطور مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2011-2003

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الدول/ترتيب	133/88	146/97	159/97	163/84	179/99	180/92	178/111	180/105	180/112
النقاط /10	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.8

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية الموقع www.transparency.org

حسب الجدول أعلاه نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوحت قيمه ما بين 33.22.6 خلال السنوات من 2003 إلى سنة 2011 و هذا يدل على أن الجزائر و حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد. و حسب تقرير التنافسية لعام 2011-2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي و الذي يتم فيه استقصاء شركات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية الجزائر⁸ بنسبة 14% % بعد كل من البيروقراطية 20.5 و التمويل 15.7%. ومن خلال النظر إلى وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر، نجد أن الجزائر تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الأعمال.

مؤشر سهولة أداء الأعمال:

⁷ منصورى الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2005،

الشلف، ماي 2005، ص 14

⁸ World economic forum, the global competitiveness report, 2012-2013, p :88

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية.⁹

يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون مجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال و تشمل تلك المؤشرات بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين تسجيل الملكية الحصول على القروض حماية المستثمرين، دفع الضرائب التجارة عبر الحدود تنفيذ العقود، وإغلاق المشروع كما هو موضح في الجدول رقم 04 التالي:

جدول رقم 04: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة

2022-2013

2016	2015	2014	2013	مكونات للمؤشر الفرعية / السنوات
148	143	136	132	الترتيب في مؤشر مهولة أداء الأعمال
153	150	148	141	تأسيس الكيان القانوني للمشروع
118	117	110	112	استخراج تراخيص البناء
-	122	122	118	توظيف العمالة
19	198	190	162	تسجيل ملكية الأصل العقاري
150	139	135	131	الحصول على الائتمان
127	123	122	118	التجارة عبر

⁹ هشام غوم، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في ترقية مناخ جذب الاستثمار الجنبى المباشر الأجنبى المباشر، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص215

					الحدود الدولية
79	74	73	70		حماية المستثمر
164	162	168	166		سداد الضرائب
122	123	123	126		تنفيذ العقود التجارية
59	52	51	49		تصفية وإغلاق المشروع

2022	2021	2020	2019	2018	2017
167	162	169	171	172	172
45.8	49.7	46.9	46.2	44.7	46.5

.Source: World Bank

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه يتبين لنا الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر متن مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، ما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر¹⁰.

إن تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم كثرة وتعدد الإجراءات والتدبير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، حيث تحصلت الجزائر خلال سنة 2015 على المرتبة 143 من بين اقتصاديات 183 دولة، في حين تراجعت البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة. حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة؛ حيث جاءت الجزائر في المرتبة 153 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع؛ حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و 14 وثيقة بمعدل 25 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة وإجراء، لذلك

¹⁰ ريال زونية، مرجع سبق ذكره

صنفت الجزائر في المرتبة 118 من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 167 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 150 في مؤشر الاستعادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوأ البلدان في هذا المؤشر. كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا، فقد حلت الجزائر في المرتبة 164 في مجال الضرائب والرسوم و 127 في مجال التجارة الخارجية و 122 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 59 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، و 2018 2017 على المرتبة 172 عالميا 2019 على المرتبة 171 عالميا بدرجة 46 و 2020 على المرتبة 169 عالميا بدرجة 47

2021 على المرتبة 162 عالميا بدرجة و 50 رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة. و إجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا و هو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات إيجابية لبلد مثل الجزائر حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة.¹¹

المطلب الثاني: الوضع الحالي لمناخ الاستثمار في الجزائر

تشير مختلف التقارير الصادرة من جهات رسمية " تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " أو من جهات غير رسمية " منتدى "دافوس" على سبيل المثال، إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تنفيذ السياسة الإنمائية في الجزائر والتي تؤثر بالتالي على مناخ الإستثمار في بلادنا و بناء على ذلك سنحاول التطرق إلى أوضاع الجزائر فيما يتعلق بمناخ الاستثمار، استنادا إلى مجموعة من المؤشرات التي تنشرها بعض الهيئات الدولية.

فاعتبر التقرير الصادر بتاريخ 31/10/2003 عن منتدى الأعمال العالمي المعروف بمنتدى دافوس الذي يضم أهم المجموعات والشركات العالمية وأكبر المستثمرين ورجال الأعمال، أن مناخ الأعمال في الجزائر غير ملائم وغير مستقر، وتراوحرت مرتبة الجزائر في التصنيف الذي وضعه الخبراء الاقتصاديون الذين يتخذون من دافوس السويسرية مقرا لهم ما بين 72 و 96 من مجموع 102 دولة مما

ريال زوينة، مناخ الاستثمار الجزائري ومحدداته، مقال منشور في مجلة المعارف "مجلة علمية محكمة"، قسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015.

يوجي بأن المناخ الخاص باستقطاب الأعمال والاستثمارات غير متوفر، وقد أدرجت الجزائر لأول مرة في الترتيب العالمي .

و يسجل التقرير نقطة إيجابية واحدة هي المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي، حيث صنفت الجزائر في مراتب متقدمة (الرتبة 52 من 102 دولة) وباستثناء هذه المرتبة الإيجابية فإن الجزائر غالبا ما صنفت في مراتب دنيا.¹²

وتأتي أهمية هذا التقرير كونه صادر عن منظمة تجمع أكثر من 1000 شركة من أكبر المجموعات والشركات الدولية في جميع التخصصات الصناعية والتجارية والشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى أهم وأكبر صانعي القرار السياسي والاقتصادي وهو ما يدعم مصداقيتها، وللمقارنة فقد صنفت تونس في الرتبة 38 عالميا و42 لجنوب أفريقيا و58 لمصر و61 للمغرب.

وحدد التقرير الدولي أهم العراقيل والعقبات التي تواجه تدفق رأس المال العالمي في شكل استثمار مباشر أو شراكة فقد حدد رجال الأعمال الوصول إلى التمويل ومشكلة البنوك على قائمة العراقيل بنسبة (23%)، ثم تأتي الإدارة والبيروقراطية بنسبة (14%).

واعتبر 10 % من رجال الأعمال المستجوبين وأرباب العمل ومسؤولي الشركات الوضع السياسي والتقلبات المصاحبة له تشكل عائقا أمام بروز الأعمال في الجزائر.

أما العراقيل الأخرى التي تم تحديدها من مجموع 14 عاملا، فنجد القوانين والتشريعات المقيدة للعمل والبنية التحتية 7% والسياسة الضريبية وتفتي الرشوة بنسبة 8%.

كما حصلت الجزائر على الرتبة 83 من حيث القدرة التنافسية في مجال الأعمال وفي الرتبة 81 في مجال نوعية ومستوى محيط الأعمال، وحدد التقرير العديد من النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فقد صنفت الجزائر في الرتبة 74 في مجال الوصول إلى عملية التمويل البنكي، والرتبة 87 في مجال التهرب الجبائي و الضريبي أما فيما يتعلق باستقلالية القضاء فقد جاء ترتيب الجزائر في الرتبة 76 عالميا، مما يبين التأخر المسجل في مجال إصلاح المنظومة المصرفية والقضائية وعدم مسايرة العديد من التشريعات للتطورات العالمية، وفي ذات السياق صنفت الجزائر في الرتبة 70 في مجال حق الملكية وخاصة العقار الذي يعتبر من أهم العقبات التي طالما يركز عليها المستثمر الأجنبي، أما فيما

¹² أبو قحف عبد السلام، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مرجع سابق،ص27

يتعلق بدرجة نجاح الحكومة في ترقية وتطوير التكنولوجيا، فإن ترتيب الجزائر جاء في الرتبة 91 أي قبل 11 دولة فقط على المستوى العالمي.¹³

إن الأرقام الوارد في التقرير والتصنيف العالمي تكشف مدى التأخر المسجل من قبل الجزائر في جميع قطاعاتها باستثناء المحروقات والمؤشرات الكلية. وما ينتظر الحكومة هو السعي المستمر نحو بناء كيان مؤسساتي يستطيع مواجهة المؤسسات التي دخلت وسوف تدخل للجزائر من أجل الاستثمار مع وضع آليات يتم بمقتضاها تهيئة المناخ لمختلف الشركات المحلية والأجنبية العمومية والخاصة، حتى يتسنى لها الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أو من خلال اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل التمكن من تعظيم المكاسب والتقليل من الآثار السلبية التي أفرزتها ظاهرة العولمة.¹⁴

المطلب الثالث: سياسة تحسين مناخ الإستثمار الجزائري:

يعد بناء وتنمية مناخ استثماري جيد منطلقا أساسيا لمجابهة تحديات النظام العالمي، الأمر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات وتغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل كما أن المرور من وضعية اقتصادية اجمالية إلى اقتصاد السوق عملية شاقة وصعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها الإنتاجية من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للإستثمار، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومن أهم السياسات التي تسعى إلى دعم مناخ الإستثمار للاقتصاد الجزائري مايلي:¹⁵

1. العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية

¹³ Guide investir en Algérie 2008, Op.,Cit, p41

¹⁴ علال بن ثابت "متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول : "آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف نوفمبر 2006، ص ص 12-

¹⁵ [http:// www.bank of Algeria.dz](http://www.bank of Algeria.dz) consulté le 10/07/2017

وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ويكون متسم بالشمولية والمرونة والوضوح في منح الإعفاءات والتسهيلات ضمن ضوابط تنموية و استثمارية واضحة و محددة وتبسيط إجراءات الترخيص و التسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة و وضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على كافة القضايا المتعلقة بالاستثمارات وإدارتها، و بالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.¹⁶

2. إصلاح القطاع العام وتسريع عمليات الخصخصة:

ذلك أن تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية و رفع كفاءتها و زيادة إنتاجيتها وذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات. كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتها الدولة بمختلف الميادين والإسراع في تنفيذها و تعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج والاستثمار و التصدير بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي و الإشرافي و التنظيمي للحكومة.

1- تـثمين الثروات و الموارد الاقتصادية

و يكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها و تحويلها و هو شأن الصناعة البتروكيمياوية و السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري و هي قطاعات مولدة للثروة و مناصب الشغل و الصادرات الجديدة

2- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات

ويكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية و وضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة و خاصة في المجالات التنافسية فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة.

3- مواصلة إصلاح السياسة النقدية

و هذا للوصول إلى الاستقرار النقدي الذي يعتبر بمثابة الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام و زيادة القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال الاستفادة بحجم احتياطات الصرف الهائلة لدى

¹⁶ عمر يحيوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، كمية العموم الاقتصادية والتجارية عموم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

البنك المركزي و تعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابة والإشراف بما يتلاءم مع المعايير الدولية.¹⁷

4- تطوير السوق المالية الجزائرية:

إن الأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي و تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية و جذب الأجنبية منها، ويكون ذلك من خلال إعادة هيكلة و تنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له و استكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية وسلامة لتعامل بالأوراق المالية.¹⁸

5- تطوير سوق العمل الجزائري

إن تطوير سوق العمل يعد أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية و تعزيز القدرة التنافسية، و يكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى تطويره بدأ بوضع إطار تشريعي ملائم وإعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات و البرامج لمتعلقة بتطوير وتأهيل القوى العاملة الجزائرية فضلا عن التوسع الكمي و النوعي في برامج التأهيل والتدريب المهني و تطوير سياسات التعليم العالمي بما يتلاءم مع سوق العمل.

6- تطوير الهياكل القاعدية ومشروعات البنية التحتية:

ويكون ذلك من خلال التركيز على وفرة و نوعية الخدمات البنية التحتية ومحاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها و تسييرها هذا بالإضافة إلى تطوير و تفعيل الإطار التشريعي و التنظيمي لخدمة البنية التحتية لتحسين كفاءتها ونوعيتها لما للدور الهام الذي تلعبه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري و زيادة القدرة التنافسية.

7- الاهتمام و السعي إلى تطوير العلوم والتكنولوجيا:

يلعب هذا القطاع دور هام في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الإنتاج و تعظيمه و رفع مستوى الإنتاجية، و يكون ذلك من خلال إيجاد العديد من المراكز والمؤسسات التي تعنى بالعلوم و

¹⁷ علال بن ثابت مرجع سبق ذكره، ص14.12

¹⁸ علال بن ثابت مرجع سبق ذكره، ص15

التكنولوجيا لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية و العمل على تطويرها و تبني سياسة تكنولوجية موائمة في أنشطة القطاعات التنموية و رفع مردوديتها و إدامتها بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية إضافة إلى تشجيع البحث العلمي في القطاع الاقتصادي بإجراءات مناسبة الذي يعتبر عامل حاسم من أجل التنمية.¹⁹

¹⁹ المرجع نفسه، ص16

8- تطوير الإطار التشريعي و المؤسسي

يعتبر تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية أحد الإجراءات الهامة لانطلاقة تنمية فعالة وتحسن الإنتاجية والقدرة التنافسية ومواكبة متطلبات تحرير و عولمة الاقتصاد و الانفتاح على الأسواق الخارجية، و يكون ذلك من خلال مراجعة لجملة لتشريعات والقوانين الاقتصادية كقانون الاستثمار والشركات وقانون الجمارك والضرائب و قانون المنافسة الاحتكار وقانون استقلال القضاء... الخ. وإنشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الصادرات، أو مؤسسات للمواصفات والمقاييس... الخ.

9- المواصلة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية:

و ذلك بهدف توجيه المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و تحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية و الاهتمام بالاستثمارات غير المادية كالمرافق التقنية والبرمجيات و التكوين و التدريب و إدارة الجودة الشاملة ومعايير نظام المعلومات والاستثمارات المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تزويدها بأنماط تسيير حديثة تعتمد على جودة الأداء و الفعالية في التنفيذ و الوضوح في الإعلام فسياسة تأهيل المؤسسة الوطنية العمومية أو الخاصة القائمة تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية و تتم هذه السياسة من خلال الإعانات العمومية المباشرة و إجراءات تخفيف التكاليف المالية للقروض المصرفية بواسطة دعم نسب الفائدة و أخيرا بتنظيم دورات تدريب و إعادة تأهيل لليد العاملة والإطارات²⁰.

²⁰ علال بن ثابت "، مرجع سبق ذكره، ص16

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعمل الجزائر على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوسيع مجالاتها ومنحها العديد من المزايا لجذب المستثمرين الاجانب إلى قطاعات عديدة، خاصة وأن الجزائر بحاجة إلى استثمارات تنشطها لتحقيق الهدف المنشود من طرف الحكومة والمتمثل في تنويع الاقتصاد الجزائري والتخلي عن الاقتصاد الريعي الذي امتازت به الجزائر منذ الاستقلال، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وكذلك تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و في الأخير تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعها.

المطلب الأول: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر ستركز على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس بدوره حجم السوق ومستوى تطوره، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات.

1 المؤشرات الاقتصادية الكلية:

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، فنشير إلى التحسن المتواصل لمؤشرات التوازن الاقتصادي والمالي للجزائر خاصة مع بداية الألفية، إذ انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة كنتيجة لتفعيل السياسة النقدية في الاقتصاد والتي أدت إلى كبح نمو العرض النقدي إلى الحدود المقبولة نتيجة تقليص تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي، وتفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة، وقد تحول رصيد الموازنة العامة من حالة فائض خلال الفترة (دور 1995-1997)²¹ بفعل ضغط الإنفاق العام بتخفيض الرواتب والأجور، وتخلي الدولة عن سياسة الدعم إلى عجز في سنتي 1998 1999 كنتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بفعل الانخفاض أسعار النفط، وبداء من عام 2000 فقد استمرت الموازنة العامة في تسجيل فائض، وتحققت معدلات نمو حقيقية موجبة ومرتفعة باستثناء الانخفاض الكبير المسجل في سنوات 2000 و 2001 كنتيجة لانخفاض أسعار النفط وتسجيل معدل نمو سلب في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات خاصة

²¹ الديوان الوطني للإحصائيات www.dz.ons

قطاع الزراعة، وانخفضت معدلات البطالة بعدما كانت جد مرتفعة في فترة تطبيق البرنامج بفعل عملية²² الخصخصة والتي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال بعد تبني برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو واللذان هدفا إلى تقليص الآثار الاجتماعية السلبية، وكنتيجة للتسديد المسبق للديون في عام 2006 و هذا ما يفسر ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى 25.3% فقد انخفضت المديونية الخارجية وأعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات في عام 2007 إلى 5.606 مليار دولار و 2.49% على الترتيب وبالتالي بداية تحرر الاقتصاد الجزائري من عبئ المديونية الذي لازمه طويلا، كما ارتفعت احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية، وتحسن رصيد ميزان المدفوعات ليصل في نهاية عام 2016 إلى 36.99 مليار دولار، كل هذا يؤشر لتحسن جانب مهم من مناخ الاستثمار في الجزائر ومن 2017 شهدنا ذعر و زعزعة

2 البنية التحتية للمواصلات والاتصالات

1.2 شبكة المواصلات

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر ب 107324 كلم، إلا أن هذه الشبكة تفقر للصيانة الدائمة، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية، أما شبكة النقل بالسكك الحديدية فهي حد متأخرة في الجزائر، فهي في الغالب شبكة موروثية عن الحقبة الاستعمارية، وبالرغم من بلوغها 4500 كلم، إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبرها، الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وحجم التلوث البيئي، وإذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من اجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية وبالموانئ، وفيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري فتلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير حيدة، ذلك من الأعباء التي يتحملونها في نقل وتوزيع منتجاتهم.²³

²² إبراهيم بختي، الانترنت في الجزائر مجلة الباحث عدد 01 2002، ص 31

دليل الاستثمار في الجزائر 2008، ص 21

²³ زروقي أبوبكر الصديق، زروقي يحي، التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مناخ الاستثمار السائد والمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية-، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الوادي. الجزائر، المجلد 02 العدد 01 - جوان 2018

2.2. تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (CERIS) وقد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام ، والاشتراك والتعامل مع الانترنت وحسب مصادر المركز فان عدد المستخدمين للانترنت في سنة 2001 بلغ 250 ألف مستخدم²⁴ أما في نهاية فقد بلغ عدد مستعملي الانترنت 2.5 مليون مستعمل ورغم هذا فان اغلب المؤسسات الوطنية تفنقر إلى مواقع خاصة بها بل لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية²⁵.

كما قد عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ سنة 2003 تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2000 ، الذي ألغى الاحتكار العمومي في المحال وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات وهو ما يسمح لمعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في القطاع ، فقد ارتفع . عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك في سنة 2007 مقارنة ب 600 ألف مشترك فقط سنة 2001، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.6 مليون مشترك سنة 2006 بعدما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2002، وهكذا فقد انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية ثابت و نقال من 5.28% سنة 2000 إلى 51 سنة 2005 مع استثمارات بلغت 5 مليار دولار منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر، ورغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الإعلام وا والاتصال.²⁶

3. التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

سنعتمد في تقييمنا المناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ،

²⁴ إبراهيم بختي، مرجع سبق ، ص 31

²⁵ دليل الاستثمار في الجزائر 2008، ص 21

²⁶ ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد، 31، 2009، ص 59.

ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير معالي فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.²⁷

جدول 05: المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في

الجزائر

البلد	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	تأثير حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار
الجزائر	3	0	0	1	تحسن في مناخ الاستثمار
تونس	1	1	1	1	تحسن في مناخ الاستثمار
المغرب	1	0	1	0,66	عدم تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

دليل المؤشر: ²⁸

- أقل من 1 عدم تحسن في مناخ الاستثمار.
- من 1 إلى 2 تحسن في مناخ الاستثمار.
- من 2 إلى 3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار

من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه يمكننا حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية في الجزائر، الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي $1 = [3/0+0+3]$.

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية، ويرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى أثر ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية وأثره في تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو الحقيقية، ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر فيها.²⁹

²⁷ ناجي حسين، مرجع سابق، ص 65 .

²⁸ صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد، 43، 2008، ص 121.

²⁹ زروقي أبوبكر الصديق، زروقي يحي، مرجع سبق ذكره

المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر :

خطت الجزائر خطوات مهمة خلال تجربتها في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنها قطعت أشواطاً كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ونتطرق في هذا المطلب إلى:

أولاً: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

تملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات خاصة الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2006 - 2017،³⁰ والقيم مقيمة بالدولار الأمريكي:

حيث شهدت سنة 2007 انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2006 بتغير قيمته 145 مليون دولار أمريكي، وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا ومرتفعا مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغ ارتفاعا قيمته 889 مليون دولار أمريكي هذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية، في حين سجلت رقما قياسيا قدره 2754 مليون دولار سنة 2009 و 2301 و 2580 مليون دولار على التوالي خلال السنتين التاليتين، لكن من سنة 2012 لم تتجاوز هذه التدفقات سقف 1700 مليون دولار، مع تسجيل تدفقات سالبة خلال سنة 2015 قدرها 584 مليون دولار، وفي سنة 2016 سجلت هذه التدفقات ارتفاعا وصل إلى 1635 مليون دولار، في حين شهدت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً محسوساً من سنة 2017، حيث بلغت 1203 مليون دولار مقارنة بالسنة السابقة، ولعل أسباب هذه الانخفاضات المتتالية يمكن ردها إلى مخاوف الشركات الأجنبية من تدهور الأوضاع الأمنية في بعض البلدان العربية المجاورة ضمن ما يسمى بالربيع العربي، والتي أثرت على مناخ الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى انهيار أسعار البترول وما تبعه من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري وغياب البدائل وتطبع البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثماري مرهق.³¹

³⁰ الديوان الوطني للإحصائيات www.dz.ons.

³¹ زروقي أبوبكر الصديق، زروقي يحيى، مرجع سبق ذكره

بالنسبة لحصة الجزائر من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية فالملاحظ أنها اتسمت بالتذبذب وعدم الانتظام، حيث سجلت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2011 لتسجل رقما قياسيا قدر %5.75353463، ثم انخفضت النسبة إلى %2.84337715 سنة 2012، لترتفع خلال السنوات الموالية وتسجل: %5.04162812 سنة 2016، لتتخفص إلى %4.1900317 من سنة 2017.

ويشير تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2018 إلى تطور مساهمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والذي يتجلى من خلاله أن للاستثمار المباشر مساهمة فعلية في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، غير أن هذه المساهمة ضئيلة جدا طيلة فترة الدراسة من 2006-2017، وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أقصى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الأجنبي الإجمالي الجزائري سنة 2009 بنسبة قدرها %2.006949 بينما سجلت سنة 2015 مساهمة سلبية قدرت به -0.352074 % وهو ما يعكس لنا انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.³²

ويظهر الجدول كذلك تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من التدفقات الواردة للدول العربية التي تمثل القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل الجزائر، حيث عرفت تلك الأرصدة تصاعدا طوال المدة المدروسة من 10110 مليون دولار عام 2006 إلى 29053 مليون دولار عام 2017، وهو ما يمثل نسبة 3.3345155 من الإجمالي العربي البالغ 871281 مليون دولار، وهذا يرجع بلا شك إلى الجهود المكثفة التي بذلتها الجزائر منذ نهاية العشرية السوداء ولحد الآن لإبقاء تدفقاته موجبة من خلال تحسين مناخها الاستثماري.

أما عن تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر فيمكن عرضها في الجدول التالي:³³

نجد أن تدفقات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر جد ضعيفة وفي أغلب الحالات كانت سالبة أي أنها تتراجع من ناحية القيمة والمبلغ، كما أنها في كل الحالات كانت تمثل أقل من 0.2 كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ما عدا سنة 2011 والتي مثلت فيها %0.266 من الناتج المحلي

³² زروقي أبوبكر الصديق، زروقي يحي، مرجع سبق ذكره

³³ نفس المرجع

الاجمالي، ولم تتجاوز قيمتها حتى نصف مليار دولار ما عدا سنة 2011 أي كانت 533.51 مليون دولار، ويعود ضعف هذه التدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر الى أن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائرية في الخارج قليلة وتتعلق فقط ببعض المشروعات التي يتم تنفيذها من قبل الشركات الجزائرية كشركة سوناطراك التي تعود إليها أغلب المشاريع ثم بدرجة أقل بعض الشركات الخاصة برجال الأعمال، وقد قدرت بنهاية سنة 2014 على سبيل المثال بـ 15 مشروع، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الاجمالية لتلك المشاريع تبلغ نحو 1.7 مليار دولار.³⁴

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خارج قطاع المحروقات إلى الجزائر

تميزت المشاريع الأجنبية المنجزة بالجزائر بتركزها في قطاعات معينة ومحدودة والتي يمكن توضيحها فيما يلي

المطلب الثالث: تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعها

عملت الجزائر على تهيئة مناخ الاستثمار الملائم قصد استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تشجيع المستثمرين الأجانب المترددين في القدوم إلى الجزائر، بسبب التقارير الصادرة عن مؤسسات تقييم الاستثمار و التي كثيرا ما تصف مناخ الأعمال في الجزائر بغير الملائم، وهو ما ينعكس على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعها الجغرافي و القطاعي.

1- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

أثمرت جهود الجزائر الدائمة لتوفير مناخ الاستثمار الملائم عبر من القوانين و التشريعات المنظمة لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر تقدما ملحوظا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر. الشكل التالي يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002_2017):

أكدت الجزائر في عام 2002 أدائها المتميز في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث حازت المرتبة الأولى للدول المضيفة بالنسبة لبلدان المغرب العربي و المرتبة الثالثة إفريقيا. هذا الأداء المتميز كان نتيجة القيام ببعض الاستثمارات الاستراتيجية بما فيها المحروقات، انفتاح سوق الاتصالات

³⁴ خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية ، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير تخصص مالية دولية 2015/2016، ص: 101 23

السلكية و اللاسلكية من خلال قانون رقم 032000 المؤرخ في 05 أوت 2000، و الذي نتج عنه بيع الجزائر للرخصة الثانية للهاتف النقال للمتعامل الأجنبي (أوراسكوم) (تيليكوم) بتاريخ 21 حويلية 2001 بمبلغ 737 مليون دولار، إلى جانب خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة (إسبات) الهندية مستوى هذا الأداء يتضح أكثر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قارة أفريقيا عام 2002، حيث قدر بمبلغ 11 مليار دولار بعد أن كان قد بلغ 19 مليار دولار خلال 2001 نتيجة عمليات الاندماج و التملك التي تمت في كل من أفريقيا الجنوبية و المغرب. و هكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابعا من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزء منه، والدليل على ذلك انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2003 إلى 637.8812 مليون دولار، و يعود ذلك إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر أكثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية. في حين ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عام 2004 بمعدل 38.25% بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية الوطنية للاتصالات في 2 ديسمبر 2003 من خلال عرضها الرابح الذي قدر بـ 421 مليون دولار، كما أن المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية و تدعيم الاستثمار قدرت بـ 105 مشروعا.³⁵

تأثر الجزائر بتراجع تدفقات الاستثمارات الواردة على المستوى العالمي لم يظهر إلا عام 2010، حيث تراجعت تدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة نحو الجزائر بمعدل 16.44%، ويمكن تفسير هذا التأثير المتأخر بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية (استثمارات في قطاع المحروقات، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2850.35 مليون دولار نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية للدول العربية، و هو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه نحو الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب مع توفر الاستقرار، لتصنف بذلك الجزائر في المرتبة الأولى لدول شمال إفريقيا خلال سنة 2011.³⁶

غير أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عام 2012 عرفت تراجعا بمعدل 9641.89 و هذا راجع لفرض : (49/51%) على الاستثمارات الأجنبية تدابير قانون المالية التكميلي لسنة (2009) و التي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع أي شريك أجنبي، كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع، بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي في استرجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط و إلغاء حق المستثمر

³⁵ خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص: 101 23

³⁶ زروقي أبوبكر الصديق، زروقي يحي، مرجع سبق ذكره

الأجنبي في شراء العقار 24 و أكد الخبير الاقتصادي (ربيع صابري) مدير المكتب الألماني الجزائري³⁷ للدراسات المجلة "الأبحاث الاقتصادية" أن المستثمرين.

و قد شهدت الجزائر من عام 2015 استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها (584) مليون دولار و ذلك حسب تقديرات الأنكتاد و تمثل نحو 18% من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال العام، ويعود هذا التراجع إلى شراء الحكومة لحصة مسيطرة في شركة حازي بقيمة 2.6 مليار دولار، كما يوضح الشكل تراجع التدفقات الرأسمالية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنسبة 22.19% من 1546 مليون دولار عام 2016 إلى 1203 مليون دولار عام 2017.³⁸

2. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:

سجلت العديد من الدول العربية و الأجنبية بين حضورها لتنشيط حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إذ يقدر عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المصرح بـ 901 مشروعاً بقيمة 2519831 مليون دج حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، غير أنه يلاحظ تراجع عدد المشروعات الاستثمارية في الجزائر، و هو ما يمكن تفسيره بالتأثير السلبي لقاعدة 49/51% و التي لم يتجاوب معها المستثمرون الأجانب الراغبون في تجسيد استثمارات مملوكة بالكامل لهم، حيث انتقل عدد هذه المشروعات من 32 مشروعاً إلى 13 مشروعاً فقط كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 06: تطور مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

جانفي 2008 و ديسمبر 2020

العام	عدد المشروعات	التكلفة(مليار دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2008	23	5.046	4.732	22
2009	19	0.857	3.334	19
2010	45	10.545	11.049	43

سنوسي بن عومر، مراد بودية محمد جميل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية،

المجلة الجزائرية

³⁸ زروقي أبوبكر الصديق، زروقي يحي، مرجع سبق ذكره

2011	50	9.686	9.491	45
2012	29	4.070	5.711	28
2013	75	16.408	27.305	66
2014	32	2.605	5.872	28
2015	21	1.367	3.797	17
2016	27	1.431	2.565	24
2017	18	2.376	4.951	17
2018	16	4.284	7.298	12
2019	13	0.535	2.130	13
2020	13	0.749	3.758	13
الإجمالي	381	59.964	91.993	315

المصدر : نشرة ضمات الإستثمار للمؤسسات العربية لضمان الاستثمار و إنتمان الصادرات الكويت السنة 34 العدد الفصلي الثاني(أفريل_جوان2016).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 381 مشروعاً يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية وأجنبية و تشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار و توظف نحو 92 ألف عامل.³⁹

تصدرت أوروبا قائمة الأقاليم الجغرافية الأكثر استثماراً في الجزائر بـ 472 مشروعاً بقيمة 1148208 مليون دج موفرة أكثر 78 ألف فرصة عمل، استأثر الاتحاد الأوروبي بـ 332 مشروعاً بقيمة 666499 مليون دج، و رغم أن عدد مشاريع الدول العربية في الجزائر خلال الفترة نفسها لم يتعد 262 مشروعاً، إلا أن تكلفتها الاستثمارية بلغت 1057257 مليون دج، وهو ما يوضحه الجدول التالي:⁴⁰

جدول رقم 07المشاريع التي تشرك أجاناب في الجزائر

المناطق	عدد المشاريع	القيمة (مليون دج)	مناصب الشغل
أوروبا	472	1148208	78415
بما فيها الاتحاد	332	666499	44646

³⁹ شهد الاستثمار في قطاع المحروقات تطوراً هاماً بعد صدور القانون 91_21 في 04/12/1991 المتعلق بالمحروقات، و الذي كرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي، و أعطى دفعا قويا للشراكة بين سوناطراك و شركات أجنبية تعمل في مجال البحث والاستكشاف والاستغلال

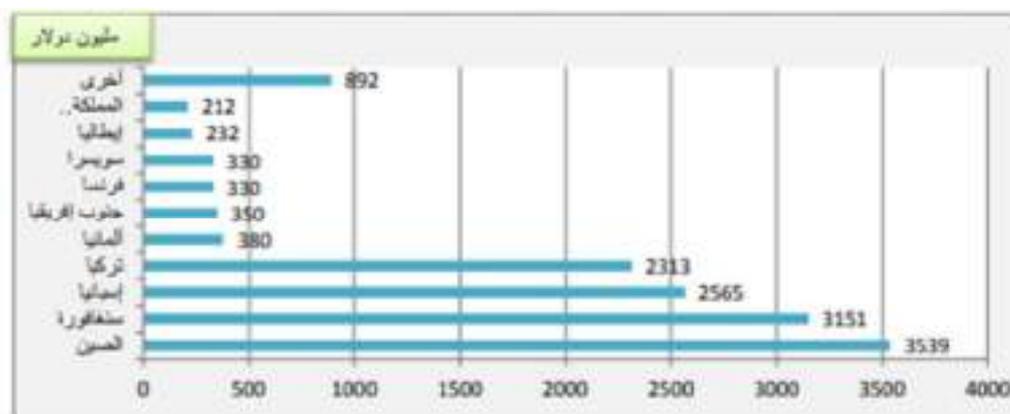
⁴⁰ زروقي أبوبكر الصديق، زروقي يحي، مرجع سبق ذكره

			الأوروبي
11761	169732	114	آسيا
3737	68813	18	أمريكا
34462	1057257	262	الدول العربية
609	39686	6	إفريقيا
264	2974	1	أستراليا
4335	33160	28	متعدد الجنسيات
133583	2519831	901	المجموع

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يتضح من الجدول رقم (07) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير العربية إلى الجزائر لم تتجاوز 58.04% من إجمالي التدفقات و هي نسبة ضئيلة مقارنة بنظيرتها العربية البالغة 41.96% يعرض الشكل التالي أهم الدول المستثمرة في الجزائر (جانفي

الشكل رقم 01: أهم الدول المستثمرة في الجزائر



المصدر: معطيات نشرة ضمان الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إنتمان الصادرات الكويت العدد 2 .

تعد الصين أهم مستثمر أجنبي في الجزائر حيث تجسد 5 شركات 10 مشاريع بقيمة 3.539 مليار دولار، وتتركز معظم استثماراتها في ميدان البناء و هذا بسبب البرامج السكنية و الهيكلية الكبيرة التي سطرته الدولة في إطار مشروع مليون سكن، حيث تنفيذ شركة China State Constraction Engineering Corporation استثمارات بقيمة 3.300 مليار دولار، متصدرة بذلك قائمة أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 09 أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر.

الشركة	البلد	(التكلفة دولار)	مليون
China State Construction Engineering Corporation	الصين	3.300	
Indorama	سنغافورة	3.151	
Grupo Ortiz Construction y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2.209	
Tosyali Holding	تركيا	1.397	
Taypa Tekstil	تركيا	900	

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت

العدد: 2.

و يوضح الشكل رقم (2) أن سنغافورة جاءت كناني أهم دولة مستثمرة خلال الفترة نفسها، حيث تجسد شركة Indorama إسبانيا حلت ثالثة حيث تنفذ 6 شركات 10 مشروعات استثمارية بقيمة 2.565 مليار دولار، تصدرت ثلاثة مشاريع استثمارية بقيمة 3.151 مليار دولار.

مجموعة (Ortiz الشركات الإسبانية المستثمرة في الجزائر منذ جانفي 2013، إذ تنفذ مشاريع ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 2.209 مليار دولار.

تركيا حلت رابعة بأربعة مشاريع استثمارية تتعدى قيمتها 2.315 مليار دولار، حيث تنفذ شركة Tosyali Holding مشروعا بقيمة 1.397 مليار دولار و تجسد شركة Taypa Tekstil مشروعا بقيمة 900 مليون دولار.

ألمانيا حلت في المرتبة الخامسة حسب ترتيب أهم الدول المستثمرة في الجزائر منذ الفترة 2013 حيث تنفذ 7 شركات 7 مشروعات بقيمة 380 مليون دولار من بينها مؤسستان في إطار الشراكة و يتعلق الأمر بالشراكة بين مؤسسة Henkel و المؤسسة الجزائرية لمواد التنظيف ENAD و الشراكة بين مجموعة Messer و المؤسسة الوطنية للغاز الصناعي، وقد تم خلال الخمسة أشهر الأخيرة إنجاز 15 مشروعا صناعيا بمبلغ إجمالي يزيد عن 220 مليون دولار مع شركاء ألمان تتعلق أساسا بإنجاز علب السرعة و آليات الشحن و عتاد البناء و الغاز المضغوط.

قارة أفريقيا تمثلها جنوب أفريقيا في مجال مواد البناء غير شركة Pretoria Portland Cement) PPC (ب 350 مليون دولار تتبعها فرنسا حيث تجسد 10 شركات 12 مشروعا بقيمة

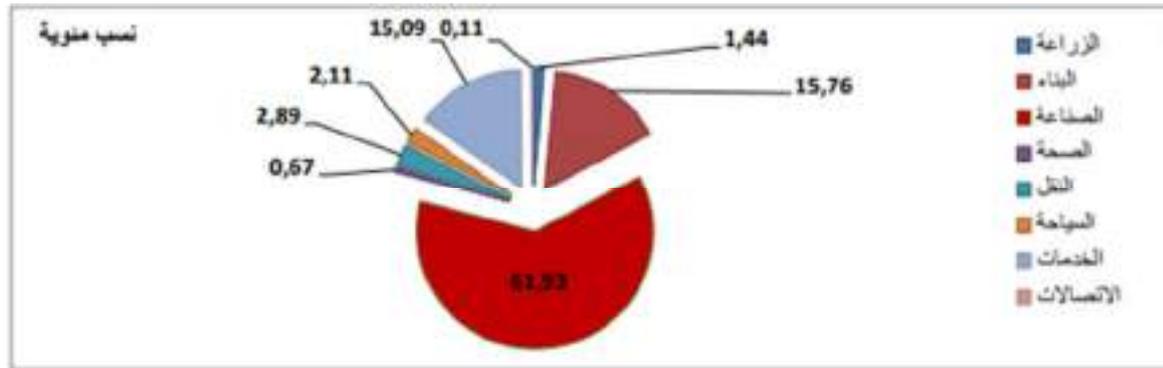
إجمالية تصل 330 مليون دولار أهمها شركة Total و GDF Total Patrex El Danone Suez و 330 مليون دولار، أهمها شركة Lafarge و 277 مليون دولار خلال الفترة (2017_2013). هذا إضافة إلى شركة إيطالية تحسد مشروعا بقيمة 232 مليون دولار وشركتين بريطانيتين تجسدان مشروعين بقيمة 212 مليون دولار.

3. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر: تظهر إحصائيات الوكالة

الوطنية لتطوير الاستثمار أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بلغ 901 مشروعا خلال الفترة (2020_2002) موزعة بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث ما يزال الاستثمار في القطاعات غير النفطية محدودا، و هو ما يؤكد الشكل التالي :

الشكل رقم 05: تقسيم المشاريع الاستثمارية المسرحة أجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة

(2020-2002)



المصدر: معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

يتضح من خلال الشكل رقم (3) الأهمية النسبية للحصة التي يجذبها قطاع الصناعة من الاستثمار الأجنبي المباشر و المقدر بـ 61.93% من حيث عدد المشاريع الاستثمارية في القطاع، ويعود ذلك إلى العدد الكبير من المشاريع الأجنبية المستحدثة خلال الفترة (2017_2002) في هذا القطاع و المقدر بـ 558 مشروعا، ما يمثل أكثر من 81% من قيمة المشاريع الإجمالية الأجنبية، و هو في الواقع انعكاس طبيعي لتوجهات الحكومة نحو الجانب الإنتاجي، كما أن هذا القطاع يتميز بمرادودية عالية بالنسبة للشركات الأجنبية خاصة في مجال الصناعة البترولية¹، إضافة إلى كثافة رأس المال المخصص

¹ السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر)، أطروحة دكتوراه جامعة الشلف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم

التسيير، تخصص علوم اقتصادية، ص 202 203

المخصص لمشاريع التعدين خلال الفترة (2013_2020) و المقدّر بـ 3150 مليون دولار و المنسوجات بـ 928 مليون دولار و السيارات بـ 747 مليون دولار، فيما بلغت قيمة المشاريع الاستثمارية في قطاع (الفحم، النفط و الغاز الطبيعي 300 مليون دولار إلى جانب الصناعات الكيماوية و الصيدلانية¹ و التي سجلت استثمارات أجنبية بقيمة 244 مليون دولار خلال الفترة نفسها²

من جهته بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في قطاع البناء و الأشغال العمومية 142 مشروعاً، أي ما يعادل 15.76% من إجمالي عدد المشاريع و 3.28% من الحجم المالي الإجمالي بالنظر لأهمية القطاع في تطوير البنية التحتية كمشروع الطريق السيار شرق غرب، تأهيل شبكة الطرقات، بناء السدود البرامج السكنية ... و غيرها . .

و في قطاع الخدمات بلغ عدد المشاريع 136 مشروعاً ما يعادل 15.09% من حيث عدد المشاريع و 5.20% من حيث الحجم المالي الإجمالي، في حين بقيت قطاعات حساسة كالنقل الزراعة السياحة الصحة و الاتصالات أقل جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم أهميتها، مما يتناقض مع مساعي الجزائر لتحسين نوعية الحياة و تحقيق الأمن الغذائي، حيث لم يستقطب قطاع النقل سوى 26 مشروعاً بما نسبته 2.89% من حيث عدد المشاريع و ما يعادل 0.75% فقط من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة، أما قطاع الفلاحة فسجل 13 مشروعاً بما نسبته 1.44% من حيث عدد المشاريع و 0.23% من حيث القيمة الإجمالية للاستثمارات لكونه من ! التي لا تحقق الربح إلا في المدى الطويل، و هو ما يتجنبه المستثمرون الأجانب، قطاع السياحة أحصى 19 مشروعاً بما نسبته 2.11% فقط من حيث عدد المشاريع و ما يعادل 5.09% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، وذلك رغم المقومات السياحية الموجودة.

و في قطاع الاتصالات سجل مشروعاً واحداً بقيمة 89441 مليون دج ما يعادل 3.55% من القيمة الإجمالية للاستثمارات و 0.11% من حيث عدد المشاريع المسجلة.

و بصفة عامة فإن الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات محتشمة و دون المستوى المطلوب بالنظر للفرص الموجودة فيه 30 ويرجع السبب في ذلك إلى:³

¹ خيرة خيالي، مرجع سابق، ص 101

² قرب أدرار. من أهم الشركات المستثمرة في مجال الكيمياء و الصيدلة نذكر: Pfizer الأمريكية Glaxo Smith Kline البريطانية Asac

Pharma الإسبانية. نشرة ضمان العربية لضمان الاستثمار والتيمان الصادرات الكويت، العدد 2 سنة ص: 13 (بتصرف)

³ من أهم الشركات المستثمرة في مجال الكيمياء و الصيدلة نذكر: Pfizer الأمريكية Glaxo Smith Kline البريطانية Asac Pharma الإسبانية.

- تردد المستثمرين الخواص الجزائريين في اقتحام مجال الاستثمار و المخاطرة في المشروعات و هم بمثابة المؤشر بالنسبة للأجانب.
- التقييم المبالغ فيه للمخاطر في الجزائر من قبل بعض المؤسسات الأجنبية مثل (كوفاس) التي قيمت الاقتصاد الجزائري، و هذا التقييم المسجل يؤشر على عدم جاذبية الاقتصاد الجزائري، إذ رغم التحسن المسجل لكن رؤية المستثمر الأجنبي للمخاطرة في الجزائر لا تزال سلبية.
- تأثير سنوات عدم الاستقرار الأمني التي تركت آثارها، حيث رسمت تصورا سلبيا لدى الأجانب عن الوضع في الجزائر.
- عدم اهتمام السلطات الجزائرية بالتسويق للفرص الاستثمارية خارج قطاع المحروقات. هذا و يحصي المستثمرون الأجانب الكثير من العراقيل الإدارية و الإجراءات البيروقراطية .

المبحث الثالث: دراسة قياسية

ان القيام بتحليل مناخ الاستثمار بعد اليوم من بين الانشغالات الرئيسية لبلد مثل الجزائر، خاصة وأن هذا البلد يجتاز مرحلة انتقالية تعرف تحولات وتغيرات كبيرة تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة. نحاول في هذا بتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال دراسة وتحليل مختلف العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية للمستثمرين الوطنيين والأجانب (الاستقرار الاقتصادي)

- وقصد التمكن من التقييم الجيد لمناخ الاستثمار في الجزائر اعتمدنا في دراستنا على تحليل عدد من المؤشرات الكمية إستثمارات الأجنبية (Ide) و الإطار المؤسستي للاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم (tinfi) و ناتج المحلي، سعر صرف (tcr). في توصيف مناخ الاستثمار فإننا تخصص لها حيزا مهما من هذه الدراسة قصد معرفة نوعية مناخ الاستثمار في الجزائر

المطلب الأول: تقديم متغيرات النموذج

* 1- * الاستثمارات الأجنبية: IDE

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً، فهو بعد شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الإستثمار التي تستهدفها خطط التنمية .

2الإطار المؤسستي QUIT

يشهد العالم منذ عدّة سنوات تطوّراً ملحوظاً في شتى المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لما حدث من تحوّل سريع في طبيعة دور الدولة أصبح من المنطق والحكمة أن يتم في البحث عن القضايا المعاصرة المرتبطة بهذه التطوّرات الجديدة والتغيير في دور الدولة، بحيث أصبح من الأهمية بمكان دمج الجانب السياسي بالاقتصادي من خلال استخدام إدارة الحكم لخدمة المصلحة العامّة من الناحية الاقتصادية، وهو ما يعرف بالحكم الراشد أو إضفاء عامل الجودة على الإطار المؤسستي للدولة و يمكن حصر اهميته في ; توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع، بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المنتجة و زيادة الثقة لدى المستثمرين.

أ- 3* سعر الصرف TCR

إن كل انفتاح اقتصادي لبلد ما على الاقتصاديات الأخرى يدفع بالمقيمين فيه لإجراء تبادلات لمختلف السلع والخدمات والأصول وشراء وبيع من وإلى العالم الخارجي، وهنا لا يكمن للنقد المحلي أن يستعمل كأداة مباشرة لتسوية هذه المبادلات مما يستلزم وجود تبادل أولي لهذه العملات اعتمادا على أسعار معينة تعرف بأسعار الصرف التي تعبر عن ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي.¹

وعليه تمكنت الجزائر من خلق سوق لصرف الأجنبي من أجل تحديد أسعار الصرف بناء على قوى العرض والطلب، كما ان تذبذب أسعار الصرف داخل اقتصاد البلد يخلق عنصر المخاطرة والذي يشكل حاجز كبير للعديد من الشركات المتعددة الجنسيات من اجل الاستثمار في ذلك البلد لأنه يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية فتحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض تكاليف الاستيراد و بالتالي انخفاض مستوى التضخم الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أرباح الشركات لهذا نلمس وجود علاقة طردية ما بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر حيث يحتل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية، بسبب استخدامه كهدف أو أداة، أو ببساطة كمؤشر علي تنافسية الدولة من خلال تأثيره علي مكونات النمو الاقتصادي، مثل الاستثمار، ودرجة الانفتاح علي التجارة الدولية، والتدفقات الرأسمالية، وتطور القطاع المالي .

4* حجم الناتج المحلي الخام :

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الخام مقياسا للنشاطات الاقتصادية التي تقوم على أرض دولة معينة، إذ يعتبر نمو الناتج المحلي مقياسا للنمو الاقتصادي في تلك الدولة و يعرف على انه: " يمثل قيمة جميع ما ينتج من سلع و خدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب.

كما ان إدراج حجم متغير الناتج المحلي الخام ضمن المتغيرات المستقلة التي تعتبر أساس التدفقات الرأسمالية ما بين الدول في نموذج الجاذبية كون هذا الأخير يبين قوة البلد في استقطاب رأس المال الأجنبي ويعبر على مظاهر الاستقرار الاقتصادي

سوف نقوم بتقديم حجم الناتج الداخلي الخام للبلد المضيف (الجزائر) ودول العينة مقاس بالمليون دولار.

الطاهر لطرش "تقنيات البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الطبعة الخامسة 2005ص96.

عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية، ص52.

5 معدل التضخم TINF

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر على المستوى العام لأسعار جميع أو معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، ويكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة ومؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للفرد ، ويعد معدل التضخم من بين العناصر الاقتصادية الكمية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف لأنه يمثل نمو أسعار المواد الأولية التي تؤثر في زيادة التكاليف الإنتاجية ويعبر على حجم السيولة الزائدة في التداول والتي ينجم عنها هذا الارتفاع العام لمستويات الأسعار ، فجل الاقتصاديات السابقة أكدت لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر.²

بالاعتماد على الدراسات السابقة و بالإضافة على إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2021) وتشمل متغيرات الدراسة كل من: وناتج وطني محلي و معدل فائدة (TINTI) ، معدل تضخم (TINFI) ، سعر صرف (TCH) لأجل يتم تقدير المعادلة النظرية التالية:

$$(IDE) = c(1)'quit + C(2)*(PIB) + C(3)* (TINFI) + C(4)*(TCR) + Ut$$

حيث ان .

يعبر C1 (quit) عن الاطار مؤسستي

C2 (pib) يمثل ناتج الوطني

C3 (tinf) معدل التضخم

C4 (tcr) يمثل سعر صرف

UT حد الخطأ العشوائي يعبر عن اثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج و الأخطاء الخاصة بالقياس وجمع المعلومات، مع افتراض أن قيمه موزعة توزيعاً طبيعياً يساوي الصفر وتباين ثابت

²الطاهر لطرش "تقنيات البنوك " مرجع نفسه ص.96 . 97

² عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية، مرجع نفسه ص.52.

طالبين سبع و بن زورة

وبما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية فان المعالم الجزئية C1.02.03.04.05.C6 تمت معها الدراسة بالنسبة للمتغيرات التفسيرية. وقد استخدمنا نموذج الانحدار المتعدد اثر المتغيرات المفسرة لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين الجزائر والدول المستثمرة وذلك بالاعتماد على برنامج econometrics views10 الذي يشمل على العديد من الطرائق المستخدمة في القياس والتي من بينها طريقة المربعات الصغرى التي نستعملها في عملية التقدير

المطلب الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية تم الاعتماد على اختبار ديكي فليير المطور واختبار فيليبس بيرون حيث تنص الفرضية العدمية للاختبارين على وجود جذر الوحدة وبالتالي السلاسل غير مستقرة وتنص الفرضية البديلة على أن السلاسل مستقرة

- كأول خطوة سنحاول معرفة إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة والتي تقوم على الفرضيتين التاليتين :

H_0 - سلسلة زمنية غير مستقرة (وجود جذر الوحدة) .

H_1 - : سلسلة زمنية مستقرة (عدم وجود جذر الوحدة).

1-الاستثمارات الاجنبية

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.458066	0.1430
Test critical values:		
1% level	-3.920350	
5% level	-3.065585	
10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

نتأجه تبين أن القيم المطلقة لإحصائية (TQJ) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية

وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.521844	0.0045
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

المصدر: من اعداد طالبيين باعتماد على برنامج **eviews10**

الإطار المؤسسي

Null Hypothesis: QUIT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.081453	0.7093
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

نتائجه تبين أن القيم المطلقة لإحصائية (TQJ) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية

وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(QUIT,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.021050	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد طالبيين باعتماد على برنامج **eviews10**

3. حجم الناتج المحلي الخام:

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.873161	0.7827
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد طالبيين باعتماد على برنامج

تبين أن القيم المطلقة لإحصائية (TQJ) أكبر من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية وبالتالي سلسلة مستقرة من الدرجة الأولى

وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأول

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.648848	0.0009
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد طالبين باعتماد على برنامج

4. معدل التضخم TINF

Null Hypothesis: TINFI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.128264	0.6351
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

نتائجه تبين أن القيم المطلقة لإحصائية (TQJ) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية
العدمية أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية
وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأول

Null Hypothesis: D(TINFI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.683145	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد طالبين باعتماد على برنامج

5- سعر الصرف

Null Hypothesis: TCR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.461715	0.5383
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

نتائجه تبين أن القيم المطلقة لإحصائية (TQJ) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأول

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.24185	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المطلب الثالث: دراسة التكامل المشترك

بما أن السلاسل مستقرة من نفس الدرجة ما يدفعنا للقيام باختبار التكامل المتزامن و التأكد من وجود علاقات على المدى الطويل بين المتغيرات و من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Date: 05/02/23 Time: 23:10
 Sample (adjusted): 1990 2021
 Included observations: 29 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: IDE QUIT PIB TCR TINFI
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.721536	90.61687	69.81889	0.0005
At most 1 *	0.593306	53.54136	47.85613	0.0133
At most 2	0.366732	27.45024	29.79707	0.0911
At most 3	0.297288	14.20126	15.49471	0.0776
At most 4 *	0.127934	3.269809	3.841466	0.0763

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.721536	37.07551	33.87687	0.0200
At most 1	0.593306	26.09112	27.58434	0.0766
At most 2	0.366732	13.24897	21.13162	0.4296
At most 3	0.297288	10.23146	14.26460	0.1972
At most 4 *	0.127934	3.269809	3.841466	0.0463

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد طالبيين باعتماد على برنامج **eviews10**

يتضح لنا أن احتمال الإحصائية λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود علاقات توازنية طويلة المدى بين بعض المتغيرات

التقدير بطريقة المربعات الصغرى

بعد التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية بين متغيرات نموذج الدراسة ، سنقوم الآن بتقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، باعتبارها من أحسن الطرق

والتي تقوم على الفرضيتين التاليتين :

H0-: لا تثبت انها معنوية .

H1 : تثبت انها معنوية

، تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج على النحو التالي

Dependent Variable: IDE
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 23:40
Sample (adjusted): 1990 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.376876	1.00E+09	1.369658	0.1825
QUIT	25133737	13514814	-1.859718	0.0498
PIB	0.014135	0.002706	-5.222709	0.0000
TCR	14033.88	5744708.	0.002443	0.9981
TINFI	4457134.	9488758.	-0.469728	0.6425
R-squared	0.647552	Mean dependent var	-7.47689	
Adjusted R-squared	0.593329	S.D. dependent var	9.35965	
S.E. of regression	5.967544	Akaike info criterion	43.39639	
Sum squared resid	9.256765	Schwarz criterion	43.62767	
Log likelihood	-667.6440	Hannan-Quinn criter.	43.47178	
F-statistic	11.94243	Durbin-Watson stat	1.414187	
Prob(F-statistic)	0.000012			

المصدر: من اعداد طالبيين باعتماد على برنامج eviews10

من خلال النتائج المحصل عليها في تقدير نموذج أثر اطار مؤسساتي و التضخم ونتاج المحلي و سعر صرف على الاستثمار الأجنبي . نلاحظ أن قيمة معامل التحديد غير معنوية عند التضخم و سعر الصرف .

صلاحية نموذج

Dependent Variable: IDE
 Method: Least Squares
 Date: 05/03/23 Time: 00:30
 Sample (adjusted): 1990 2021
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.279764	4.207654	3.022142	0.0053
QUIT	25010415	12489211	-2.002562	0.0500
PIB	0.013680	0.001984	-6.895362	0.0000
R-squared	0.644307	Mean dependent var		-7.47978
Adjusted R-squared	0.618900	S.D. dependent var		9.35688
S.E. of regression	5.779876	Akaike info criterion		43.27652
Sum squared resid	9.324567	Schwarz criterion		43.41529
Log likelihood	-667.7860	Hannan-Quinn criter.		43.32175
F-statistic	25.35977	Durbin-Watson stat		1.372460
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من اعداد طالبين باعتماد على برنامج **eviews10**

من خلال النتائج المحصل عليها في تقدير نموذج أثر اطار مؤسستي ونتاج المحلي على الاستثمار الأجنبي . نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تقدر بـ 0.644307 ومنه فالنموذج المعتمد يفسر ما مقداره 64.43% من التغير في إجمالي وهي معنوية عند الناتج المحلي الإجمالي، كذلك فإن قيمة اختبار F تساوي 25.35977 وهي معنوية عند مستوى معنوية قدره 0001%، لأن قيمة مستوى معنوية هذا الاختبار تساوي 0.000001 وهي أقل من القيمة الحرجة ، وهذا ما يدل على المعنوية الإجمالية للنموذج.

نموذج تصحيح الخطأ الموجه **VECM**

بعد أن تأكدنا من وجود تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و متغيرات تأتي مرحلة تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه للنموذج كمرحلة أخيرة للتكامل المتزامن وهذا باستخدام برنامج **EViews 10** ، قبل التقدير يجب تحديد طول فترة التخلف المثلى لمعادلة النموذج القياسي من خلال

عدد درجات التأخرات وحسب النتائج نجد درجات التأخر التي تعطي أقل قيم لمعياري (*Akaike* و*Schwarz*) هي الدرجة الأولى مما يعني أن عدد درجات التأخر في النموذج 1.

تقدير النموذج :

ومن خلال النتائج المحصل عليها يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ *Ect* سالبة مما يؤكد صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا وقدرت سرعة التعديل في النموذج أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستغرق باتجاه قيمته التوازنية في الأجل الطويل عند حدوث أي صدمة في محدداته كما أن معامل التحديد من التغيرات

Vector Error Correction Estimates
Date: 04/06/23 Time: 19:00
Sample (adjusted): 1990 2021
Included observations: 25 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1		
IDE(-1)	1.000000		
PIB(-1)	3.2123458 1.3644785 [2.40256]		
QUIT(-1)	2.236553 (5.67539 [3.97816]		
C	-7.774667		
Error Correction:	D(IDE)	D(PIB)	D(QUIT)
CointEq1	-0.000953 (0.02469) [-0.03862]	-9.34646 (2.78654) [-0.34117]	-5.276464 (7.0E-11) [-0.75744]
D(IDE(-1))	-0.359690 (0.23165) [-1.55273]	7.672456 (2.67474) [0.02987]	-3.4798665 (6.5E-10) [-0.53173]
D(PIB(-1))	-20970082 (4.134557) [-0.50594]	-0.345687 (0.45934) [-0.75257]	0.083881 (0.11676) [0.71841]
D(quit(-1))	9683555. (8.75778) [0.11141]	0.714129 (0.96329) [0.74135]	-0.853851 (0.24486) [-3.48717]
C	-55411257	1.752425	-0.550838

	(1.983558)	(2.14480)	(0.54518)
	[-0.28632]	[0.81706]	[-1.01037]
R-squared	0.267351	0.148857	0.597471
Adj. R-squared	-0.034328	-0.201613	0.431723
Sum sq. resid	9.806535	1203.923	77.78701
S.E. equation	7.598766	8.415403	2.139090
F-statistic	0.886211	0.424736	3.604709
Log likelihood	-541.8519	-83.90427	-49.66220
Akaike AIC	43.98815	7.352342	4.612976
Schwarz SC	44.37819	7.742382	5.003016
Mean dependent	23967053	0.224710	-0.024000
S.D. dependent	7.478759	7.677018	2.837587
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.886721	
Determinant resid covariance		9.778820	
Log likelihood		-816.9819	
Akaike information criterion		69.67855	
Schwarz criterion		72.31132	
Number of coefficients		54	

1. اختبارات العلاقة السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/03/23 Time: 00:41

Sample: 1990 2021

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
QUIT does not Granger Cause IDE	30	1.26587	0.2704
IDE does not Granger Cause QUIT		13.4748	0.0011
PIB does not Granger Cause IDE	30	1.72794	0.1997
IDE does not Granger Cause PIB		3.60590	0.0583
PIB does not Granger Cause QUIT	30	6.43344	0.0173
QUIT does not Granger Cause PIB		2.89323	0.1004

المصدر: من اعداد طالبين باعتماد على برنامج **eviews10**

بلغت نسبة العلاقة السببية للاطار المؤسستي والنتاج المحلي على الاستثمار الأجنبي على التوالي

$$0,05 - 0,001$$

فقد أوضحت نتائج بأن الاطار المؤسستي و الناتج المحلي الإجمالي يؤثران على الإستثمار الأجنبي المباشر

خلاصة الفصل

قدمنا في هذا الفصل بدراسة قياسية في الجزائر التي لم تتوصل الدراسة النظرية فيها لنتيجة قطعية ، حيث رأينا في الجانب التحليلي أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرف عدة تقلبات وهذا راجع إلى الأزمة السياسية والأمنية التي خلقت مناخ غير ملائم للمستثمر الأجنبي وغيرها من الأسباب، فقد تميزت هذه الفترة بالإرتفاع المتزايد للإستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع إلى إهتمام الجزائر بهذا النوع من الإستثمار من خلال وضع عدة قوانين وتشريعات وتسهيلات من شأنها إستقطاب المستثمر الأجنبي . كما حاولنا قدر الإمكان الإجابة عن الإنشغالات الأساسية للدراسة عبر محاولة تقدير الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

حيث جهدنا قدر المستطاع للإلتزام بمنهجية القياس الإقتصادي عموما، بداية تجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من موقع البنك الدولي، ومن ثم معالجتها بإستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة حيث تحصلنا على خليط من السلاسل الزمنية المتكاملة في المستوى والدرجة الأولى مما توجب علينا إستخدام نموذج التقدير العلاقة الطويلة والقصيرة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ومعرفة مدى ومعنوية أثرها.

وكخلاصة أساسية يمكن القول أن معظم المتغيرات المستقلة لها أثر قوي الذي تبين أنه لا يؤثر تماما على الإستثمار الأجنبي المباشر، أما في ما يخص العلاقة في الأجل الطويل فقد أوضحت بأن التضخم و سعر الصرف لا يؤثران تماما على الإستثمار الأجنبي المباشر أما بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي و اطار مؤسستي فهو يؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر

خاتمة عامة

خاتمة:

بغرض تشجيع الاستثمار واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ما فتئت الجزائر في تحسين مناخها الاستثماري، وذلك من خلال اتخاذ جملة الإجراءات والتدابير الكفيلة بمنح المزيد من المزايا والحوافز للمستثمرين ويتجلى ذلك من خلال إزالة القيود الضريبية والجمركية على رأس المال المستثمر تشجيع المشروعات على إعادة استثمار أرباحها؛ إلى جانب بعض المزايا والحوافز والضمانات الأخرى المشجعة بالرغم من هذا، فإن معظم المستثمرين يتحفظون على العديد من الإجراءات المتخذة، فضلا عن العراقيل التي تواجههم؛ كل ذلك تسبب في تقلص حجم الاستثمارات وتركزها في قطاعات محدودة، مقارنة بالعديد من الفرص المتاحة.

استنادا إلى ما سبق و من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى معرفة طبيعة العلاقة بين مناخ الأعمال في جلب الإستثمارات الأجنبية مباشرة في الجزائر، حيث تعرضنا في فصل الأول إلى جانب نظري و الذي تضمن مناخ الأعمال في جلب الإستثمارات الأجنبية مباشرة مع تحديد مناخ الأعمال و مؤشراتته ، كما تطرقنا إلى ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر مع تحديد أهم أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر ، أما في الفصل الثاني فتناولنا عن واقع مناخ الأعمال في جلب الإستثمارات الأجنبية مباشرة في الجزائر خصصنا جزء الأول لدراسة تحليلية عن مناخ الأعمال و جزء الثاني عن الإستثمار الأجنبي المباشر، أما جزء الثالث و الأخير فتضمن دراسة قياسية لأثر مناخ الأعمال في جلب الإستثمارات الأجنبية مباشرة و ذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية بالإعتماد على البيانات البنك الدولي ، وإستعمال التكامل المشترك و إنحدار الذاتي و الخروج إلى تعديل أمثل تم تطرق إلى المربعات الصغر و علاقة السببية.

نتائج الدراسة :

- وجود علاقة طردية بين مناخ الأعمال و إستثمار الأجنبي مباشر.
- أوضحت نتائج التقدير المعنوية وجود تأثير لنواتج الإجمالي و إطار مؤسساتي على إستثمار الأجنبي مباشر.
- . عدم وجود تأثير سعر صرف و معدل تضخم على إستثمار الأجنبي مباشر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية

✓ الكتب

1. أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، . عبد السلام أبو قحف "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003،
2. أحمد محمد أبو الفتوح يوسف خلاف دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام 2001"، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، .2015 م
3. إبراهيم محسن عجيل اعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015،
4. أحمد هليل الشمري، معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016،
5. الطاهر لطرش "تقنيات البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الطبعة الخامسة 2005.
6. عبد السلام أبو قحف "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره،
7. عبد السلام أبو قحف (2002)، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية،.
8. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 258
9. عثمان أبو حرب، (2008)، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر،
10. فريد النجار، إدارة الأعمال الدولية والعالمية الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،
11. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000

12. فليح حسن خلف، (2007) اقتصاد المعرفة، الأردن، عالم الكتب الحديث،
 13. محمد مدحت غسان الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، دار
الرأية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013ء،.
 14. محمود على الشراوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء المنشر
والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2016
 15. موسى سعيد مطر ، شقيري نوري ،موسى ياسر المومني، (2008)، التمويل الدولي،
الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء،
 16. هناء عبد العصاره الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين إنموذجاً، بيت
الحكمة، العراق، بعدد، الطبعة الأولى، 2002،
 17. حسين عبد المطلب الأسرج سياسات تنمية الاستثمارات الاجنبي
المباشرة الى دول العربية ،
 18. علي عباس الاستثمارات الاجنبية المباشرة محدداتها
 19. بيوض محمد العيد شركات متعددة جنسيات و ثقافة الاستهلاك
 20. محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار قراءة في مفهوم و الانماط
الطبعة الأولى
- ✓ المذكرات ومدخلات
21. بوبكر بعداش مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات حالة
قطاع البترول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم
التسيير جامعة الجزائر 2010،.
 22. السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر)، أطروحة دكتوراه
جامعة الشلف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم
اقتصادية،
 23. هشام غموم، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS في ترقية مناخ جذب الاستثمار
الجنبي المباشر الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم
الاقتصادية والعلوم اتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015،

24. بوبرطخ نعيمة الشخصية القانونية للشركات المتعددة الجنسيات في القانون الدولي العام، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2010/2011.
25. خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000_2012)، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير تخصص مالية دولية 2015/2016،
26. رجب إبراهيم إسماعيل، دور المناخ الاستثماري في تنمية الاستثمار في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة شمس، 1997
27. علال بن ثابت "متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول : "آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف نوفمبر 2006،
28. عمار زيتوني خديجة تافاسات، مؤسسات تقييم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن للفترة (2009 2014)، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات المنتدى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة الجزائر يومي 09.10 ديسمبر 2014
29. هالة بوعون، مذكرة ماستر، تحليل وتقييم متاح الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008 - 2012)، 2013،

✓ المقالات

30. إبراهيم بختي، الانترنت في الجزائر مجلة الباحث عدد 01 2002،
31. بانما مالا مبالي و كارل ب سوفانت الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 36، ع1. مارس 1999

32. بتول منظر عبادي، باور كرسي حبيب، سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد السابع عشر، جامعة واسطة العراق، بغداد، 2015،
33. بهاء أنور حبش، تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد الحادي عشر، جامعة تكريت العراق، بغداد، 2008.
34. الجوزي جميلة دحماني سامية، تور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية العدد 6 2015،
35. ريال زوينة، مناخ الاستثمار الجزائري ومحدداته، مقال منشور في مجلة المعارف "مجلة علمية محكمة"، قسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015.
36. سنوسي بن عومر، مراد بودية محمد جميل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية
37. شهد الاستثمار في قطاع المحروقات تطورا هاما بعد صدور القانون 21_91 في 04/12/1991 المتعلق بالمحروقات، و الذي كرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي، و أعطى دفعا قويا للشراكة بين سوناطراك و شركات أجنبية تعمل في مجال البحث والاستكشاف والاستغلال
38. صالح مفتاح دلال بن سمينة (2008) ، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، ص 121
39. طارق نوير سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية حالة مصر، مؤتمر الاستثمار والتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2006،
40. عبد الحميد زعباط تحسين مناخ الاستثمار الخاص حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر المركز الجامعي بشار،

41. عبد الرزاق حمد حسين، خلدون خليل منديل دور الشركات متعددة الجنسية في جذب الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة للمدة (2003-2016) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 2، العدد 42 ج 1، 2018، ص 344
42. قاسم نايف علوان إدارة الاستثمار - بين النظر والتطبيق - الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
43. لعلمي فاطمة، كروبي سعيد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، محلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الثانية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2012،
44. منصورى الزين "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات الشمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة الشلف الجزائر، 2005،
45. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واكمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، الكويت، 2005،
46. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار العدد 3، الكويت، 2004،
47. عبد الكريم كاكي، محددات الاستثمار الاجنبي المباشرة في عصر العولمة دراسة مقارنة التجارب لطبعة الأولى مكتبة العصرية
48. عمر يحيى، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، كمية العموم الاقتصادية والتجارية عموم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
49. World economic forum, the global competitiveness report, 2012-2013, p :88
- 50.

51. Denis-Tersens et Jean-Luc Bricont, "investissement international" édition: Armand colin, Paris, 1996,
52. Dunning J.H, "Multinational Enterprises and the global Economy". Work Ingham, Addison-Wesley, 1993,
53. Giorgio pellicilli, Strategie d'entreprise, de Boeck, Bruxelles, 2007
54. Ian Worthington and Chris Britton, The Business Environment, fifth edition, Pearson Education, United Kingdom, 2006
55. East Africa international business forum, Improving the business climate, 2008, Rwanda, p4. And see Best practice guide for a positive business and investment climate, organization for security and co-operation in Europe, 2006,
56. Jean Monnet Université, centre de recherche de faculté -Paris sud investissement directe étrangère d Economica, 1998,
57. Jinghua Zhao et al, Multinational Corporation Subsidiaries in China-An Empirical Study of Growth and development Strategy, Chandos Publishing, UK, 2012,
58. John h. Dunning and John R. Dilyard, "To word general parading of foreign direct and foreign portfolio investment". Trasnational corporation, vol.8, N°:1 (April, 1999),
59. OCDE, Definition de référence détaillés des investissements internationaux, paris, 1983,
60. OCDE, Second edition of the detailed ben Chamak of foreign direct investment Paris, 1992
61. World economic forum, the global competitiveness report, 2012-2013,

